

محمد كولفرنّي | Mohamed Goulferni*

الربيع العربي والإصلاح الدستوري بالمغرب: قراءة من منظور الفاعلين

The Arab Spring and Constitutional Reform in Morocco: Political Actors Perspective

شهد العالم العربي قبل سنوات ثورات شعبية غير مسبوقة، عرفت بالربيع العربي. انعكست هذه الثورات على الشارع المغربي في صورة مظاهرات سلمية تحت مظلة "حركة 20 فبراير" التي طالبت بالتغيير. تميزت النسخة المغربية للربيع العربي، إلى حد كبير، بحصرها الفاعلين في إطار الإصلاح الدستوري. غير أن فريقاً آخر من الفاعلين دعا إلى نزع المشروعية عن عملية الإصلاح الدستوري. وتعود هذا التأثيرات إلى تحول بنية الإمكانات السياسية، بسبب حراك الربيع العربي الذي انعكس على سجلات عمل الفاعلين، ما أتاح لهم إمكانات جديدة. تحاول هذه الورقة رصد حراك الإصلاح الدستوري من خلال الوقوف على تصورات الفاعلين السياسيين لمنهجية الإصلاح ومضمونه من داخل عملية إنتاج دستور 2011.

كلمات مفتاحية: الربيع العربي، الإصلاح الدستوري، المغرب، الملكية البرلمانية.

The unprecedented political uprisings known as the Arab Spring were echoed in the Moroccan context in a form of peaceful demonstrations under the umbrella of February 20th Movement that demanded change. While the Moroccan version of the Arab Spring is primarily characterized by pushing for reform, we find that some political actors advocated stripping that process off legitimacy. These contrasted strategies seem to have been a result of emerging political potentialities that became available during the course of action orchestrated by those who opposed reform. This paper attempts to examine the constitutional reform process through analyzing the perceptions of the political actors regarding the methodology and the content of the 2011 Constitution.

Keywords: Arab Spring, Constitutional Reforms, Morocco, Parlimantary Monarchy.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

* Professor of Political Science, Ibn Zahr University, Agadir, Morocco..

مقدمة

جهة، وقمع هذه الاحتجاجات من طرف النظام السياسي من جهة أخرى. فقد لجأت الملكية إلى الإصلاح الدستوري كإستراتيجية دفاعية⁽⁵⁾ لسحب البساط من تحت أقدام "حركة 20 فبراير"، وهو ما تمكنت منه باستيعاب الزمن الاحتجاجي⁽⁶⁾. لهذا، يستدعي رصد الإصلاح الدستوري - إضافة إلى دلالاته العلمية⁽⁷⁾ - الوقوف على دلالاته العملية من خلال تمثلات⁽⁸⁾ الفاعلين. ولا يمكن فهم تمثلات الفاعلين إلا في هذا السياق غير المسبوق للربيع العربي الذي أثر في إستراتيجيات الفاعلين، وسجلات عملهم، وطبيعة الموارد المعبئة من طرفهم.

وإذا كانت أهمية الموضوع لا تحتاج إلى التأكيد؛ فإن تناوله من الناحية المنهجية ما زال صعبًا، لعدّة اعتبارات:

أولها: أنه على الرغم من تزايد الاهتمام بالظاهرة الثورية مع الربيع العربي، فإن هذا الاهتمام يعاني المشكلات المنهجية التي تعانيها، بدورها، سوسيولوجيا الثورة⁽⁹⁾. وتتمثل هذه المشكلات بالتركيز على الأسباب وتغيب دور الفاعلين⁽¹⁰⁾. كما تعاني مقاربات الربيع العربي هيمنة شبكات التحليل الماركسية والبارديغم البنيوي، ونظريات الحرمان النسبي والمقاربات الثقافية⁽¹¹⁾.

وثانيها: أن الربيع العربي لم يرق فقط بإسقاط بعض الأنظمة السياسية، بل قام أيضًا بإسقاط مجموعة من البارديغمات المهمة. من هذه البارديغمات الاستثناء العربي، وقدرة التسليطة

5 يحيل مفهوم الإستراتيجية الدفاعية عند ميشال كروزيه على سعي الفاعل للتخلص من ضغوط بقية الفاعلين، بالاحتفاء داخل التنظيم والعمل على توسعة هامش حركته. انظر: Michel Crozier & Erhard Friedberg, *L'acteur et le système: les contraintes de l'action collective* (Paris: Points, 1977), p. 79.

6 Ibid.

7 يحيل مفهوم الإصلاح الدستوري على تغيير مهم في النسق الدستوري لدولة ما، ويهدف هذا التغيير إلى إحداث تحسينات لتطويره بالحد من اختلالاته وفق مقتضياته، انظر: Olivier Duhamel & Yves Mény (dir.), *Dictionnaire Constitutionnel* (Paris: PUF, 1996), p. 1044.

8 يحيل مفهوم التمثلات لدى موسكوفيتشي على مجموعة من الأفكار والصور والمعلومات والآراء والمواقف والقيم المترابطة في نسق معرفي. يبقى هذا النسق رهين الموضوع الاجتماعي من جهة، والأشخاص الذين يعبرون عنه ويقومون ببنائه من جهة أخرى. وتضم التمثلات ثلاثة أبعاد، مجموعة من المعلومات (معرف) عن الموضوع، وموقفًا عامًا يتمثل بمواقف مساندة أو مناوئة للفرد أو الجماعة تجاه موضوع التمثل، وحقل التمثل؛ أي بنية تنظيم وترتيب وترتب هذه العناصر. انظر:

Christine Bonardi & Nicolas Roussiau, *Représentations Sociales* (Paris: DUNOD, 1999), pp. 20-23.

9 Mounia Bennani-chraïbi & Olivier Fillieule, "Pour une sociologie des situation révolutionnaires, retour sur les révoltes arabes," *Revue Française de Science Politique*, vol. 5-6, no. 62 (2012), p. 769.

10 Ibid.

11 Ibid., p. 771.

عرف العالم العربي ربيعًا ديمقراطيًا غير مسبق، أفضى إلى تحرك الشارع المغربي الذي أخذ شكل مظاهرات سلمية طالبت بالتغيير. تحوّل الحراك الإقليمي في نسخته المغربية إلى دينامية إصلاحية، في سياق انقلاب الأوضاع الإقليمية، على إيقاع الثورة⁽¹⁾ التونسية والمصرية⁽²⁾. فالملكية التي تفاعلت مع "حركة 20 فبراير"⁽³⁾ لم تجب عنها بطريقة الدول المجاورة. وقد دفعها هذا الأمر إلى الإعلان عن خريطة طريق إصلاح الدستور في "خطاب 9 مارس"⁽⁴⁾.

كانت الدينامية الإصلاحية التي عرفها المغرب نتاجًا لتبادل الضربات إثر أوضاع الربيع العربي. لهذا، فالمسألة الدستورية مركزية لفهم مسلسل الاحتجاج الذي أشعلت شرارته "حركة 20 فبراير" من

1 يحيل مفهوم الثورة عند صامويل هانتغتون على: "تغيير داخلي سريع وأساسي وعنيف في الوقت نفسه، في القيم والأساطير المهيمنة في مجتمع، وفي بنيته الاجتماعية وقيادته، وكذا في ممارسات حكومته وسياساتها". انظر:

Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Heaven: Yale University Press, 1968), p. 264, cite par: François Chazaël, "Les ruptures révolutionnaires," in Madeline Grawitz & Jean Leca (eds.), *Traité des Science Solitique* (Paris: PUF, 1985), vol. 2, p. 641.

2 تتميز تشكل التورتين بغياب زعامة سياسية وأيديولوجية، ولهذا تساءلت الباحثة سارة بن نفيسة: هل نحن بصدد ثورة حقيقية؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فما طبيعتها؟

Sara Ben Nefissa, "mobilisations et révolutions dans les pays de la mediterranne arabe à l'heure de l'hybridation du politique: Egypte, Libon, Maroc, Tunisie," *Revue Tiers Monde*, no. 5 (2011), p. 21.

ورأى ميشيل كامو أن التعبئة في تونس ومصر أفضت إلى إسقاط نظامي زين العابدين ومبارك. فتح هذا الإسقاط فتحًا جديدًا في هذه البلدان، يجعل الثورة التي مفهومها تغيير النظام هي الرهان. انظر:

Michel Camau, "La disgrace du chef. Mobilisations populaires arabes et rise de leadership," *Revue Mouvements*, no. 66 (2011), p. 26.

3 سميت الحركة باسم اليوم الذي تحركت فيه للاحتجاج، وأعلن عنها في الفيسبوك، كما جرى في عدة دول عربية، وكان اليوم هو 20 شباط/ فبراير 2011. لم يكن هذا التاريخ هو ما اقترحه الشباب في البداية، بل كان في الأصل 27 شباط/ فبراير، لكن هذا الاقتراح تعرض لانتقادات حادة وجهتها إليه الصحافة؛ إذ اتهمت الحركة بالعمالة للجزائر، بسبب موافقة التاريخ لذكرى البوليساريو، ولهذا تغيّر التاريخ إلى 20 فبراير. انظر:

Mounia Bennani-chraïbi & Mohamed Jeggllaly, "La dynamique protestataire du mouvement du 20 Fevrier a casablanca," *Revue Française de Science Politique*, vol. 5, no. 62 (2012), p. 877.

وبحسب الإحصائيات الرسمية، لم تقم تعبئة "حركة 20 فبراير" بتجميع أكثر من 4000 شخص في الرباط، و2000 شخص في الدار البيضاء، أما في عموم البلاد، فلم يلبّ نداء الحركة أكثر من 37000 شخص، في 53 مدينة، لكن الحركة، في المقابل، تقول إن عدد المحتجين وصل إلى 220000 شخص، انظر:

Abdellah Tourabi & Lamia Zaki, "Maroc: une revolution royale?" *Revue Mouvements*, no. 66 (2011), p. 99.

4 Jean-Noel Ferrié & Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine," *Confluences Méditerranée*, no. 78 (2011), p. 25.

وفيه يرى الباحثان أن "خطاب 9 مارس 2011" قام بنزع فتيل مزدوج؛ إذ قام بنزع فتيل "حركة 20 فبراير" مع توظيفها لنزع فتيل القوى المحافظة المعارضة للانتقال السياسي.

1. الربيع العربي وفواعل الإصلاح الدستوري

أثر الربيع العربي في فواعل الإصلاح الدستوري، ومن مظاهر هذا التأثير؛ أن الملكية، الفاعل المركزي في مسألة الإصلاح، والتي لجأت كثيراً⁽¹⁷⁾ إلى الإصلاح الدستوري كمورد سياسي لتدبير الأزمات⁽¹⁸⁾، من خلال الديوان الملكي⁽¹⁹⁾ المعضد بعضوية خبراء فرنسيين، في عهد الحسن الثاني؛ ظلت تتفادى تسجيله في أجندتها في عهد محمد السادس⁽²⁰⁾.

يتماهى تمثيل الملك للحكم مع ملكية حاكمية يسود فيها ويحكم، وجعله هذا التصور يستبعد الإصلاح الدستوري، ويقترح بدلاً منه الإصلاح المؤسساتي. وقد ارتكز هذا البديل على ثلاثي: الإصلاح القضائي، واللاتركيز، والجهوية الموسعة. على أن الملك سيضطر إلى الإعلان عن الإصلاح الدستوري في "خطاب 9 مارس" متأثراً برياح التغيير التي هبت على المغرب في سياق الربيع العربي، والتي أفضت، إضافة إلى الفاعل المركزي (المؤسسة الملكية)، إلى ظهور فاعل جديد كإفراز مباشر للربيع العربي، هو "حركة 20 فبراير". والسؤال الذي يطرح نفسه بخصوص الحركة هو: إلى أي حد تعدد "حركة 20 فبراير" حركةً اجتماعية غير مسبوقة⁽²¹⁾؟ إن الحركة تشكل، من دون أدنى شك، لحظة تجديد في سجل الاحتجاج في المغرب. ولكنها أيضاً لحظة "موروثة"؛ لأن أهم مكوناتها هم، في الغالب، مناضلون أو أبناء مناضلين من جهة، كما أن سجلات عملها حافلة باحتجاجات محلية ووطنية من جهة أخرى⁽²²⁾.

تميّزت تركيبة "حركة 20 فبراير" بقدر كبير من التنوع وعدم الانسجام. فعلى الرغم من التسويق الإعلامي للحركة بكونها حركة شبيبية من دون انتماء سياسي، يتواصل أعضاؤها عبر الإنترنت والهواتف النقالة⁽²³⁾، فقد تميزت بازدواجية بنوية بين الشباب من

على مواجهة الأزمات السياسية الاجتماعية والاقتصادية⁽¹²⁾. أفضى الربيع الديمقراطي إلى نهاية لازمة "الاستثناء العربي"⁽¹³⁾ لتحل محلها لازمة "الربيع العربي"⁽¹⁴⁾.

وثالثها: متعلق بالإصلاح الدستوري لـ 2011، ويستفاد من الجرد البسيط للأعمال المتوافرة عن هذا الموضوع أن هناك توجهاً لا يتجاوز التحليل الشكلاني الذي يبدأ في النص الدستوري وينتهي فيه، بسبب هيمنة المقاربة الوضعانية. ولهذا، لا يكاد يتكرس التحليل السوسولوجي للإصلاح إلا في حالة من الاحتشام. في حين أن دراسة الإصلاح الدستوري لـ 2011 تستلزم مقارنته في إطار الدينامية الإصلاحية التي أنتجت، والتي تفاعل فيها المتغير الخارجي مع الداخلي، والدستوري مع السياسي والسوسولوجي.

لذا، فمن المشروع دراسة تأثير الربيع العربي في الإصلاح الدستوري، عن طريق الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الربيع العربي في الإصلاح الدستوري بالمغرب؟ هذا ما سنجيب عنه في في المبحث الأول من الورقة.

تأثير الربيع العربي في الإصلاح الدستوري بالمغرب

تستدعي الإجابة عن هذه الإشكالية، من ناحية منهجية، الذهاب إلى ما وراء النص الدستوري، وذلك باعتماد الفردانية المنهجية؛ ذاك أن اعتماد هذه الطريقة سيسمح لنا، من منظور الفاعلين، بإعادة تشكيل النسخة المغربية من الربيع العربي⁽¹⁵⁾؛ لتحديد مستويات تأثيره في سجلات فواعل الإصلاح الدستوري والموارد المعبئة من طرفهم أولاً، ومنهجية الإصلاح ومضمونه من خلال تمثيلات الفاعلين وإستراتيجياتهم ثانياً.

أفضى الربيع العربي في نسخته المغربية إلى فتح باب الإصلاح الدستوري الذي ظل موصداً⁽¹⁶⁾، وآل إلى تحول على مستوى الفاعلين، وطبيعة الموارد المعبئة من طرفهم في صراع المشروعات.

17 لجأ الحسن الثاني إلى التعديل سبع مرات، منذ دخول المغرب عالم الدستورية في سنة 1962، كان أول هذه التعديلات في تموز/ يوليو 1970، تلاه تعديل 10 آذار/ مارس 1972، و4 و23 و30 أيار/ مايو 1980، وأيلول/ سبتمبر 1992، و13 أيلول/ سبتمبر 1996. وصنف ميشل روسي هذه التعديلات إلى تعديل ذي نفس سلطوي في 1970، وذي نفس برلماني في 1972 و1992 و1996، وتعديلات تقنية هي تعديلات 1980 و1995. انظر:

Michel Rousset, "La revision constitutionnelle," in Driss Basri, Michel Rousset & Georges Vedel (dir.), *Trente années de vie constitutionnelle au Maroc* (Paris: LGDJ, 1993), p. 301.

18 Madani, "Constitutionnalisme sans démocratie," p. 58.

19 Tourabi & Zaki, p. 101.

20 Madani, "Constitutionnalisme sans démocratie," p. 40.

21 Desrues, pp. 367, 370.

22 Geisser, p. 20.

23 Desrues, p. 380.

12 Vincent Geisser, "Les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires: une 'révolution' pour les sciences sociales?" *L'Année du Maghreb*, vol. VIII (2012), p. 8.

13 Ben Nefissa, pp. 5-24.

14 Camau, p. 22.

15 Therry Desrues, "Le mouvement du 20 février et le régime marocain: contestation, revision constitutionnelle et élections," *L'Année du Maghreb*, vol. VIII (2012), p. 367.

16 Mohamed Madani, "Constitutionnalisme sans démocratie: La fabrication et la mise en œuvre de la constitution marocaine de 2011," in Omar Bendourou, Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.), *La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique: Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013*, deuxième édition (Casablanca: Edition La Croisée des Chemins, 2015), p. 55.

على المستوى التنظيمي، استدعت تحديات النضال المشترك الذي طرح على "حركة 20 فبراير" بنيةً تنظيميةً متعددة⁽³³⁾. لهذا كانت رهانات نجاح الحركة تستدعي، من الناحية التنظيمية، التمحوّر حول الفدرالية، وتغيب الهويات الخاصة، وتفادي هيمنة مكون سياسي على الحركة⁽³⁴⁾، وتثبيط كل محاولة للزعامة الشخصية أو الجماعية. لهذا، كانت الهيئة التقريرية الرسمية الوحيدة للحركة هي الجمعية العامة. وإضافةً إلى الجمعية العامة ضمت الحركة أربع لجان، هي: لجنة السوقيات/ اللوجستيك، ولجنة الشعارات، ولجنة التعبئة، ولجنة التواصل⁽³⁵⁾.

يستدعي رصد "حركة 20 فبراير"، كفاعل غير مسبوق في الإصلاح الدستوري في المغرب، دراستها في إطار بنيتها التنظيمية التعددية، وديناميتها الاحتجاجية والسياسية.

”

لم تعد مسألة الإصلاح ما بعد الربيع العربي تقتصر على أحزاب الحركة الوطنية ولا المجتمع السياسي فقط بل دخل المجتمع المدني فاعلاً أساسياً فيها.

“

وإضافة إلى هذين الفاعلين المركزيين (الملك و"حركة 20 فبراير") هناك فاعل ثالث هو لجنة الإصلاح. وقد تم تطوير هذا الفاعل مقارنةً بلجان الإصلاح الدستوري السابقة. ويمكن إبداء هاتين الملاحظتين على لجنة المراجعة:

- مقارنةً بلجان الإصلاح الدستوري السابقة التي كانت فيها شخصيات أجنبية مقربة من القصر، مثل مورييس ديفرجي، وجاك رويبر، وجورج فيديل، وروني جون ديببي⁽³⁶⁾، ومدعومة بأحد مستشاري الملك؛ فإن اللجنة الحالية تمت مغربتها، وهو ما عبّر عنه الملك في "خطاب 17 يونيو" بقوله: "حرصنا لأول مرة في تاريخ بلادنا على أن يكون الدستور من صنع المغاربة"، فلجنة

جهة، والتنظيمات والشخصيات التي انضمت إليها من جهة أخرى⁽²⁴⁾. جمعت الحركة، في الحقيقة، بين فاعلين جدد وفاعلين جمعيين، ومنتمين إلى أحزاب حكومية، وأخرى منتمية إلى المعارضة البرلمانية، ومناضلين ينتمون إلى منظمات غير شرعية⁽²⁵⁾. هكذا نجد في الحركة مجموعة أولى مكونة من شباب غير منتم، ومناضلين جمعيين ينتمون إلى حركة "أتاك"، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والحركات الأمازيغية، ومناضلين سياسيين ينتمون إلى اليسار غير الحكومي، كاليسار الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، والنهج الديمقراطي، ثم شبيبة الحركات الإسلامية المنتمين إلى العدل والإحسان، والبديل الحضاري، والحركة من أجل الأمة، والعدالة والتنمية⁽²⁶⁾.

أفضت "حركة 20 فبراير" إلى تحالف تجاوز الحدود السياسية والاجتماعية القائمة قبل الربيع العربي⁽²⁷⁾. يحيل حقل التحالف والتعارض على شبكات تفاعل تتميز بالتبادل، والاعتراف المبني على تقاسم القيم والقضايا والخصوم والموارد⁽²⁸⁾. أرجع تمثل المكونات غير المنسجمة للحركة النضالية في سياق الربيع العربي، نجاح الثورة التونسية والمصرية إلى العوامل التالية: وضع الشباب غير الميسس في الواجهة، وغياب الزعامات والمركزية والتراتبية التنظيمية، وأهمية التلقائية والتجديد، وخصوصاً تذويب الهويات السياسية والأيدولوجية⁽²⁹⁾ والتنظيمية⁽³⁰⁾. وجعل تأثير نجاح الثورتين التونسية والمصرية الفاعلين يتجاوزون الإكراهات التي كانت تحول دون النضال، في إطار تحالف موسع يتجاوز تناقضات الحقل السياسي الرسمي وغير الرسمي، وتناقضات الحقل السياسي والحقل المدني، وتجاذبات الحقل السياسي وحقل الاحتجاج⁽³¹⁾. كان النضال المشترك يستدعي إزالة التخوف وعدم الثقة السائدتين بين اليسار والإسلاميين، وبين المناضلين "المنتمين" و"المستقلين"، وبين المندمجين في الحقل السياسي الرسمي وغير الرسمي⁽³²⁾.

24 Ibid.

25 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 872.

26 Desrues, p. 381.

27 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 880.

28 Ibid., p. 888.

29 على خلاف الثورات الكلاسيكية التي كان لها دور أساسي؛ تساهم منظومة قيم بديلة - بحسب شارلمز جونسون - في بروز وضعية ثورية. على أن هذا الدور لا تقوم به الأيدولوجيا إلا في حالة الاختلال، والتوتر الناتج منه؛ فالأيدولوجيا تمنح الحركات الثورية القيم الجديدة التي تحتاجها؛ لكي تتسخ، ولكي تتطور قدراتها التعبوية، انظر:

Chalmers Johnson, *Revolutionary Change* (1966), cité par: François Chazel, "Les ruptures révolutionnaires," in Madeleine Grawitz et Jean Leca, *Traite des Sciences Politiques* (Paris: PUF, 1984), p. 662.

30 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 877.

31 Ibid.

32 Ibid., p. 873.

33 Ibid., p. 888.

34 Ibid., p. 882.

35 Ibid.

36 Mohamed Madani, "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle (1999- 2011): de la non- inscription de la constitution dans l'agenda royal au texte du 29 juillet," *Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales*, no. 3 (2012), p. 127.

2. تمثيلات منهجية الإصلاح

بين صراع المشروعات والعمل الجماعي

يستدعي تحديد تمثيلات الفاعلين حول منهجية الإصلاح رصدًا من داخل دينامية الحقل السياسي، على إيقاع الربيع العربي. فإذا كان الفاعلون ينتجون تمثيلات من الطبيعة نفسها فإنها لا تكون - بالضرورة - متماثلة. كما أنها تدخل في إستراتيجياتهم، وتتأثر بالسياق، والموارد المعبّنة لإنتاج المعروضات السياسية وتوزيعها وتلقّيها.

إن منهجية الإصلاح الدستوري، الذي أعلن عنه الملك في "خطاب 9 مارس"، براغماتية سلكت أسلوب التواصل والشراكة المباشرة بدل سلوك المذكرات الكتابية⁽³⁹⁾ في تسعينيات القرن الماضي⁽⁴⁰⁾.

وقد أكد "خطاب 9 مارس" استمرار تقليد استنثار المؤسسة الملكية بالسلطة التأسيسية⁽⁴¹⁾ الأصلية والفرعية، فاعتمد الملك في تعيين اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور على مقتضيات الباب الثاني عشر الخاص بمراجعة الدستور، وتحديدًا الفقرة الثانية من الفصل 103 الذي ينص على أن: "للملك أن يستفتي شعبه مباشرة في شأن المشروع الذي يستهدف به مراجعة الدستور"⁽⁴²⁾. وإذا كان اعتماد هذا النص قد أفضى في تسعينيات القرن الماضي، وخصوصًا في تعديل 1996، إلى دخول المطالبة بجمعية تأسيسية في متحف التاريخ الدستوري المغربي على حد تعبير محمد معتصم⁽⁴³⁾؛ فإن اعتمادها في 2011 أنتج،

39 محمد المريني، الكتلة والإصلاح الدستوري (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1999)، ص 104.

40 مذكرة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1991، ومذكرة حزب التقدم والاشتراكية في 1992، ثم مذكرتا الكتلة الديمقراطية بتاريخ 19 حزيران/يونيو 1992، و23 نيسان/أبريل 1996.

41 هي السلطة المختصة بوضع الدستور. وتتميز السلطة التأسيسية الأصلية عن الفرعية في أن الأولى تنشئ دستورًا جديدًا، وتتدخل في انقطاع للشرعية، أي في حل لاستمرار من نظام آخر، إما لعدم وجود دستور، وإما لأن الدستور القديم لم يعد معمولًا به، بسبب انقلاب أو ثورة. في المقابل، ترجع الاستمرارية الدستورية إما إلى تعديل الدستور الجاري به العمل، وإما عن طريق مراجعة إجمالية، ولكن وفقًا للإجراء الذي ينص عليه الدستور تعود هذه المراجعة إلى التأسيسية الفرعية أي إلى المؤسسات الدستورية المؤهلة. انظر:

Duhamel & Mény, p. 723.

42 انظر: "الظهير الشريف رقم 1.96.157 الصادر في 23 جمادى الأولى 1417 (7 تشرين الأول/أكتوبر 1996)"، الجريدة الرسمية، العدد 4420، 26 جمادى الأولى 1417 الموافق لـ 10 تشرين الأول/أكتوبر 1996.

43 مجازًا فقط، وكوصف لدعوة أهم فصائل الحركة الوطنية للتصويت بنعم على التعديل المقترح، وخصوصًا من طرف حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من خلال البلاغ المشترك للجنة التنفيذية والمكتب السياسي لـ 5 أيلول/سبتمبر 1996، إضافة إلى حزب التقدم والاشتراكية، على الرغم من أن حزب التقدم والاشتراكية سبق له أن دعا إلى التصويت بنعم على تعديل 1992. على أن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، العضو المؤسس للكتلة الديمقراطية، ستقاطع الاستفتاء إضافة إلى أحزاب اليسار كالتليعة والنهج الديمقراطي والحركة من أجل الديمقراطية والديمقراطيون المستقلون. انظر: عبد الرحيم العماري، نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر: خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب، 17 ماي 1992 - 14 مارس 1998 (الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، 2005)، ص 284.

إصلاح دستور 2011 ترأسها شخصية مستقلة، ولا تضم أحد مستشاري الملك، على الرغم من أن محمد معتصم (المستشار الملكي) هو منسق الآلية السياسية لتبادل الرأي ومتابعته في شأن مراجعة الدستور⁽³⁷⁾.

- من خلال ملامح أعضاء اللجنة، لوحظ استثمار للمشروع العلمية والحقوقية لبعض أعضائها⁽³⁸⁾ كبديل من غياب المشروعية الديمقراطية الناتج من "تعيين" أعضائها.

أما الفاعل الرابع في إصلاح 2011 فهو الأحزاب السياسية، والجديد في سياق الربيع العربي أن مسألة الإصلاح لم تعد تهم أحزاب الحركة الوطنية فقط، فقد توسعت دائرة المقترحات التي وصلت إلى 185 مذكرة؛ لتشمل جل الأحزاب المغربية، بحيث وصل عدد المذكرات التي تقدمت بها إلى 33 مذكرة. كما أن بعض الأحزاب السياسية لم تقدم مقترحاتها إلى اللجنة الاستشارية للإصلاح، بل طرحتها في المجال العمومي، وفرضت هذه المذكرات نفسها على لجنة الإصلاح، ونخص بالذكر منها مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد. كما أن المسألة الدستورية، مع إصلاح 2011، لم تعد حكرًا على المجتمع السياسي؛ إذ قدم المجتمع المدني 147 مذكرة من مجموع 185، منها ما قدّمه بعض مكونات "حركة 20 فبراير".

37 هذه الآلية الموازية تهدف إلى التنسيق بين لجنة المراجعة، والأحزاب السياسية، والنقابات، وجمعيات المجتمع المدني. على أن هناك ضبابية في تحديد مجال الآلية ولجنة المراجعة. وقد عقدت الآلية السياسية للمتابعة والتشاور وتبادل الرأي في شأن المراجعة الدستورية ثلاثة اجتماعات. عقد الأول منها في الديوان الملكي بتاريخ 21 آذار/مارس 2011، بمشاركة رؤساء الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية، وخصص لوضع خريطة طريق عمل الآلية. وعقد اللقاء الثاني في 7 حزيران/يونيو بالديوان الملكي، وخصص لإطلاع أعضاء الآلية على الخطوط العريضة لمشروع الدستور، من خلال عرض شفوي لرئيس لجنة المراجعة السيد عبد اللطيف المنوني. وقد أفضت هذه المنهجية إلى انسحاب نائب الكاتب الوطني لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي عبد الرحمان بنعمرو، بسبب منهجية إدارة إعداد الدستور، وعدم تمكين الأعضاء من الخطوط العريضة مكتوبة، كما انسحب كل من ممثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل علال بلعربي عضو مكتبها التنفيذي، والأمين العام للمؤتمر الوطني الاتحادي السيد عبد السلام عزيز. أما الاجتماع الثالث والأخير فخصص لتسليم وإطلاع أعضائها على النص الكامل لمسودة المراجعة في 17 حزيران/يونيو 2011. انظر: سعيد جادلي، "مشروع الدستور بين أيدي الأحزاب والنقابات قريبًا، المنسحبون من جلسة الثلاثاء 6 يخصصوا في الحضور أو الغياب"، جريدة الأحداث المغربية، 2011/6/9.

38 وهم عبد اللطيف المنوني رئيس لجنة المراجعة عضو اللجنة الأوربية للديمقراطية بالقانون، وعبد الله ساعف رئيس الجمعية المغربية للعلوم السياسية ومدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ومحمد الطوزي الباحث في المختبر المتوسطي للعلوم السياسية بالمختص بالحركات الإسلامية. ومن نماذج هذا الاستثمار ما كتبه العديد من المنابر، منها جريدة الاتحاد الاشتراكي التي قالت عن رئيس اللجنة السيد عبد اللطيف المنوني: "إن الرجل له رأسمال مهم، هو نزاهته الأخلاقية والسلوكية، وأيضًا كونه حجة في مجال تخصصه ككفقيه دستوري [...] وهو ابن أصيل لمدرسة فقهاء دستورين مغاربة من حجم عبد الرحمان القادري. بالتالي فهو ضمانة أكيدة على أن الأمور جد في جد، وأنها لحظة تؤسس لتطور تاريخي في بلادنا". انظر: لحسن العبيسي، "9 مارس 2011، سيورخ له في الأدبيات السياسية لمغرب الملكية البرلمانية: مشروع مجتمع، مشروع حكم"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2011/3/11، ورد في: محمد الساسي، "الأحزاب المغربية ومسلسل المراجعة الدستورية لـ 2011"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 3 (حزيران/يونيو 2012)، ص 29.

وقد رفضت هذه المجموعة منهجية الإصلاح؛ إذ رأته جماعة العدل والإحسان منهجية غير تشاورية، وإقصائية وتمويهية. كما رأت أن منطقتها مبنية على الاستفراد والاستحواذ⁽⁴⁸⁾. رأى الحزب الاشتراكي الموحد، من جهته، أن منهجية الإصلاح لا تنتمي إلى فلسفة الانتقال الديمقراطي، وقد ارتكز الحزب في موقفه على كون جهة واحدة تحكمت في مسلسل الإصلاح، وعلى أن تركيبة اللجنة ذات لون واحد، وتعاني منهجية الإصلاح، في نظر الحزب الاشتراكي الموحد، غموض العلاقة بين لجنة الإصلاح والآلية السياسية⁽⁴⁹⁾. أما حزب النهج الديمقراطي فقد انتقد منهجية الإصلاح؛ إذ صرح الأمين العام للحزب عبد الله الحريف بأن: "المنهجية التي اعتمدت في إعداد المشروع لم تبارح منطوق الدستور الممنوح، حيث تم تأليف لجنة معينة من فوق، ومن طرف واحد، وعلى المقاس، وتكوين آلية سياسية من أحزاب أغليبتها الساحقة موالية للمخزن"⁽⁵⁰⁾. أما "حركة 20 فبراير" فقد قاطعت اللجنة الاستشارية، وقامت بتنظيم مسيرات تنتقد منهجية الإصلاح ابتداء من 30 آذار/ مارس.

حوّلت الدينامية السياسية للإصلاح بعض الفعاليات من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية، وبهذا انسحب كل من حزب الطليعة، والمؤتمر الاتحادي، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من الآلية السياسية في اللقاء الثاني الذي عقد بتاريخ 7 حزيران/ يونيو 2011⁽⁵¹⁾. ويعود هذا الانسحاب إلى منهجية اشتغال الآلية، في لقاءها المخصص لاطلاع الأعضاء، بالخطوط العريضة للمشروع، من خلال عرض شفوي لرئيس لجنة المراجعة السيد عبد اللطيف المنوني⁽⁵²⁾.

بدأت تمثيلات الفاعلين حول منهجية الإصلاح الدستوري مرتبطة بإستراتيجيات البعض لشرعنة الإصلاح، وإستراتيجية آخرين لنزع المشروعية منه. كما أنها كانت رهينة الوسائل المعبّنة في صراع المشروعات الذي تأجج حول المسألة الدستورية.

فتح تعيين الملك اللجنة الاستشارية لإصلاح الدستور باب صراع المشروعات بين الفاعلين، وقد سلكت الأطراف إستراتيجيات تخدم أهدافها، ووظفت الوسائل المتوافرة لتحقيقها. على أن الملكية لم توظف المشروعية الدينية للنظام السياسي في هذا الصراع الذي كان في العمق صراع مشروعات، بل ووظفت المشروعية العلمية

بحكم الربيع العربي، عدة تمثيلات حول منهجية الإصلاح. في هذا الإطار أكد الملك في "خطاب 17 يونيو": "حرصنا لأول مرة في تاريخ بلادنا على أن يكون الدستور من صنع المغاربة ولأجل كل المغاربة". لهذا، قام الملك محمد السادس بتنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور برئاسة عبد اللطيف المنوني.

إن ميزة هذا الدستور هو اعتماده على الخبرة المحلية⁽⁴⁴⁾ مقارنة بالدساتير السابقة، كما أن الإصلاح اعتمد على منهجية تشاركية؛ بحسب الملك الذي قال في هذا الخصوص في نفس الخطاب: "تمكّنا بعد ثلاثة أشهر من إطلاق مسار المراجعة الدستورية، من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يرتكز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي لـ 9 مارس الذي حظي بالإجماع الوطني، وللمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية والجمعوية والشبابية، وكذا الاجتهاد الخلاق للجنة الاستشارية والعمل البناء للآلية السياسية"⁽⁴⁵⁾. وقد تفاعلت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على نحو مختلف مع هذه المنهجية بحسب تموقعاتها في الحقل السياسي. يُستشف هذا التفاعل من تمثيلاتهم التي يمكن تمييزها في إطار مجموعتين:

- المجموعة الأولى: ضمت جل الأحزاب السياسية المغربية، وتفاعلت إيجابياً مع منهجية الإصلاح. وقد ارتكزت مكونات هذه المجموعة، لتبرير موقفها، على كون منهجية الإصلاح جديدة وغير مسبوق، وأنها تشاركية وتعددية. وتجلّى هذا الأمر في انفتاح الإصلاح على عدد كبير من الحساسيات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية والشبابية⁽⁴⁶⁾. كما بررت هذه الأحزاب موقفها بكون المنهجية لم تكن ستاتيكية بل تفاعلية وتواصلية. في هذا الإطار أكد صلاح الدين مزور (الأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار)، أن: "الدستور الجديد يجب أن ينظر إليه كدستور للجميع، لأنه وضع بطريقة تشاركية وتشاورية مع جميع الهيئات السياسية والنقابية والمجتمع المدني"⁽⁴⁷⁾.

- المجموعة الثانية: ضمت كلاً من "حركة 20 فبراير"، والنهج الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد، وجماعة العدل والإحسان.

44 Madani, "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle," p. 127.

45 "نص الخطاب الملكي 17 يونيو 2011".

46 الساسي، ص 28.

47 حوار مع صلاح الدين مزور رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار في: جريدة الصحراء المغربية، العدد 7911، 2011/6/28، ص 3. ورد في: الساسي، ص 56.

48 الساسي، ص 31.

49 المرجع نفسه، ص 30.

50 المرجع نفسه.

51 Desrués, p. 363.

52 Ibid.

يحيل مطلب الجمعية التأسيسية الذي ليس جديداً في المغرب⁽⁵⁷⁾، على المشروعية الشعبية⁽⁵⁸⁾، وتسعى، من خلاله، فصائل من داخل "حركة 20 فبراير"، وخصوصاً العدل والإحسان والنهج الديمقراطي⁽⁵⁹⁾، لنزع المشروعية عن مبادرة الإصلاح. لهذا، ركزت في إستراتيجيتها على مصدر السلطة، ونعتت الدستور المرتقب بـ "الممنوح"⁽⁶⁰⁾.

ستطرح "حركة 20 فبراير"، بعد أن سلكت إستراتيجية خطابية هادفة إلى نزع المشروعية عن مشروع الإصلاح⁽⁶¹⁾ ووصفته بالدستور الممنوح، بديلها من هذا المشروع الفاقد للمشروعية. يجسد هذا البديل مطلب: "انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي شعبي" (الوثيقة الرابعة). ويجسد هذا المطلب تصورها عن الإصلاح الحقيقي الذي لا يمكن التمييز، من داخله، بين المنهج والمضمون.

وإذا كانت هذه المطالب الدستورية ليست حديثة في المغرب فإن "بنية الإمكانيات السياسية"⁽⁶²⁾ هي التي عرفت تحولاً كبيراً على إيقاع الربيع العربي. كانت الوسائل المعبّنة في مسألة الإصلاح، في ما مضى، تتمثل بتوزيع المنشورات والجرائد وتنظيم أيام دراسية

والحقوقية لأعضاء لجنة الإصلاح. وتسمح قراءة سوسيو-مهنية لملاح⁽⁵³⁾ أعضاء اللجنة بالقول، على مستوى التكوين، بهيمنة ذوي التكوين القانوني والسياسي بـ 15 من 19 عضواً. أما على المستوى المهني فهناك هيمنة الأساتذة الجامعيين بـ 12 من 19 عضواً. سيطر من داخل هذه الفئة أساتذة القانون الدستوري بـ 6 من 12؛ ثلاثة منهم مختصون بالعلوم السياسية، واثنان بالقانون الخاص، وواحد بعلم الاجتماع. أما ذوو التكوين القانوني فهناك قاض، وقاضية، ومحام واحد. وفي سجل آخر، وعلى مستوى النضال المدني، هناك ستة حقوقيين؛ منهم حقوقيان "خالصان"⁽⁵⁴⁾، إضافة إلى عدة أساتذة ناضلوا في المجال الحقوقي، إضافة إلى 5 نساء من 19 عضواً، وفي ذلك استثمار لملاحهن لإعطاء صورة تقديمية وحداثية عن اللجنة، من خلال إشراك المرأة فيها. إن الاعتماد على المشروعية العلمية والحقوقية للجنة الإصلاح؛ من مظاهر تأثير الربيع العربي في نظام المشروعية الذي يرتكز عليه مشروع الإصلاح. لقد تساكّن التسويق لشرعنة الإصلاح مع إستراتيجية اللجنة، في العمل وفق فرضية كون الملك مستعداً لقبول بعض الإصلاحات التي تتجاوز خريطة الطريق الواردة في "خطاب 9 مارس"، ولكن مع عدم إظهار أنه قبل بمطالب تحت ضغط الشارع⁽⁵⁵⁾.

وفي المقابل، طالبت بعض الفعاليات السياسية، وخصوصاً "حركة 20 فبراير"، بالجمعية التأسيسية⁽⁵⁶⁾. تكمن قوة هذا المطلب في أن الإصلاح لم يعد نخبياً بل أصبح مجتمعياً. ويجد هذا المطلب حجاجه، بحسب الحركة، في فقدان لجنة الإصلاح للاستقلالية، بحكم التعيين، كتجسيد للسيادة الملكية التي تركز على المصدر الديني للسلطة. لهذا، تفتقر اللجنة الاستشارية للإصلاح، كما يوحي بذلك اسمها، إلى سلطة القرار السياسي غير المفوض من طرف السلطة المعنية؛ لتقتصر مهمتها على الجانب التقني في مسألة الإصلاح الدستوري.

53 انظر بخصوص ملاح أعضاء اللجنة: مجلة عدالة، العدد 10 (نيسان / أبريل 2011)، ص 16 - 17.

54 هما إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأمين العام للفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان وعضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة، وأمينه بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أما الأساتذة الجامعيون المناضلون في المجال الحقوقي فهم عمر عزيمان، المستشار الملكي حالياً، العضو المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ووزير حقوق الإنسان السابق والرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأحمد حرزي الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وألبير ساسون، العضو السالف بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومحمد البردوي، العضو السابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة. انظر: المرجع نفسه، ص 16-17.

55 Desrues, p. 364.

56 ورد هذا المطلب لأول مرة في الأضوية التأسيسية للحركة الصادرة بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2011، كما يلي: "إلغاء دستور 1996 ونهيه الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تناط بها مهام إعداد دستور يعرض على الاستفتاء". انظر:

Tourabi & Zaki, p. 102.

57 رفع شعار الجمعية التأسيسية في المجلس الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية لـ 4 نيسان/إبريل 1960، في سياق الحملة ضد حكومة عبد الله إبراهيم التي انتهت بإقالتها في 26 أيار/مايو 1960. وإذا كان تمثل هذا المطلب عند الاتحاد هو انتخاب جمعية وطنية لوضع دستور للبلاد في إطار الملكية الدستورية، فإن التصور السائد في تلك المرحلة أن الدستور الذي سيقره المجلس التأسيسي سيحظى قبل ذلك بموافقة محمد الخامس. وعلى التوظيف والتوظيف المضاد لهذا المطلب: روج - على حد تعبير الجابري - زعماء "القوة الثالثة"، ومن ورائهم الإرث الاستعماري، معنى آخر لـ "المجلس التأسيسي"، ذلك أنهم ربطوه بدلالته على تجربة الثورة الفرنسية في عام 1789، حيث اقترنت الثورة بإلغاء الملكية في ذلك الوقت. انظر: محمد عابد الجابري، "مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2000/12/7.

58 ورد في الوثيقة التأسيسية الرابعة للحركة: "وضع دستور شعبي وديمقراطي جديد ينص على سلطة الشعب"، انظر: سعيد بن جبلي، "حركة 20 فبراير من الملكية البرلمانية إلى الجمهورية"، هسبريس، 2011/6/15، شوهد في 2016/8/24، في: <http://www.hespress.com/opinions/32976.html>

59 تأثر حزب النهج الديمقراطي في الحركة يتجلى على مستوى المطالب؛ إذ إن الوثيقة الثالثة المسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير" اقتبست صفحة كاملة من أدبيات النهج الديمقراطي المتعلقة بتصورهم عن الدستور، أما على المستوى التنظيمي فيهيمن الحزب على الحركة، من خلال الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي يسيطر عليها الحزب بصفة مطلقة، برئاسة خديجة الرياضي. انظر: المرجع نفسه.

60 تعود هذه العبارة إلى محمد حسن الوزاني في ستينيات القرن الماضي؛ إذ نعت دستور 1962 بالممنوح في صحيفة الدستور بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1962. على أن مطلب دستور ديمقراطي ليس جديداً في فكر الوزاني؛ إذ رافقه منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال في 1946، وقام بتحويله إلى حزب الدستور الديمقراطي في كانون الثاني/يناير 1960؛ لتأكيد أولوية هذا المطلب الذي أنشأ لترويجه صحيفة الدستور. انظر: محمد ضريف، الأحزاب المغربية (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1988)، ص 124-125.

61 محمد كولفري، "دينامية معارضة حركة 20 فبراير في المغرب لدستور 2011"، مجلة سياسات عربية، العدد 17 (تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، ص 87.

62 يمكن مفهوم بنية الإمكانيات السياسية من تحليل تطور الحركات الاجتماعية في بيئتها وسياقها السياسي، وليس دراسة مختلف الموارد التي توظفها الحركات الاجتماعية وتحديدها بحسب براديجم تعبئة الموارد. انظر:

Ben Nefissa, p. 7.

المسيرات في 22 و29 أيار/ مايو. يعود هذا التحول إلى قرار "حركة 20 فبراير"، في اجتماع الجمعية العامة لـ 13 أيار/ مايو، تحويل المسيرات إلى الأحياء الشعبية⁽⁷²⁾. وتعود إعادة التوجيه التكتيكي من طرف الحركة، إلى التفاوت بين الاستباقيات والواقع؛ ما أفضى إلى التكييفات الإستراتيجية⁽⁷³⁾. وسيفضي هذا التحول الإستراتيجي إلى تغيير السلطات إستراتيجيتها تجاه الحركة⁽⁷⁴⁾. هذا ما يفسر استعمال السلطات الأمنية للعنف في أيار/ مايو ضد المسيرات في الأحياء الشعبية؛ إذ استعملته في فض الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات.

يعكس عنف السلطة تجاه الاحتجاجات السلمية التي تعد جزءاً من سجلات عمل التعبئة الاحتجاجية في المغرب، خوف النظام السياسي من إعادة إنتاج احتلال ميدان التحرير في العاصمة المصرية القاهرة⁽⁷⁵⁾. لهذا، سعت السلطات العمومية لتفادي حصول "حركة 20 فبراير" على مكان يمنحها قيمة رمزية⁽⁷⁶⁾. يعكس سعي النظام السياسي لإخراج النقاش من الشارع وإدخاله في الفضاء السياسي المؤسساتي بعنف، رفضه خلق مجال عمومي مضاد للمجال العمومي الرسمي المتحكم فيه⁽⁷⁷⁾.

يحيينا تأثير القمع في إعادة التوجيه التكتيكي على تأثير القمع في تغيير أنماط الفعل الاحتجاجي، ولكن بالطريقة التي تتأقلم بها سجلات العمل القمعي⁽⁷⁸⁾. مع هذا، لا بد من استحضار أن فضاء الاحتجاج لم يكن ديكوراً، وإنما مثل رهاناً للفعل الاحتجاجي، وهو ليس فضاءً للتعبير عن العلاقات الاجتماعية، بل ينتج، في المقابل، الفعل الاحتجاجي ويؤثر فيه⁽⁷⁹⁾. تفسر أهمية فضاء الاحتجاج الصراع من أجل مراقبته

وندوات، لكن ظهرت بعد ذلك، في التسعينيات من القرن الماضي، وسيلة جديدة، هي تقديم مذكرات إلى الديوان الملكي⁽⁶³⁾. إن ميزة هذه الوسائل، على الرغم من اختلافها، هي أنها وسائل منخفضة الضغط. لكن ما يميز المسألة الدستورية في 2011، على إيقاع الربيع العربي، هو توظيف "حركة 20 فبراير" وسائل تأثير عالية الضغط، كالمسيرات الكبرى في المدن⁽⁶⁴⁾، ونخص بالذكر "مسيرة 20 مارس"⁽⁶⁵⁾، و"مسيرة 24 إبريل"⁽⁶⁶⁾. وإضافة إلى هذه الوسائل المعبئة تم توظيف وسائل الاتصال الحديثة، المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر⁽⁶⁷⁾. وفي مقابل تعبئة "حركة 20 فبراير"، قامت الدولة بتعبئة مضادة، تمثلت، منذ نشأت هذه الحركة، باتهامها، في الإنترنت والإعلام المسخّر، بالعمالة لـ "أعداء الأمة". كما تم تشكيل عدة شبكات في الفيسبوك لدعم "خطاب 9 مارس"، وتم تنظيم عدة مسيرات مساندة للمشروع الملكي للإصلاح الدستوري⁽⁶⁸⁾. أما سجل عمل قوات الأمن، فقد كانت هذه القوات، في البداية، تقوم بتأطير خفي للاحتجاج. وكان الهدف من ذلك هو تأكيد الاستثناء المغربي⁽⁶⁹⁾ بتفادي إراقة الدماء كما وقع في دول الربيع العربي. وقد سعى النظام السياسي لتأكيد صورة بلد ديمقراطي اعتاد على المظاهرات وتدابير الممارسات الاحتجاجية⁽⁷⁰⁾. بعد ذلك استعملت السلطات العنف "غير الدموي"⁽⁷¹⁾ ضد المتظاهرين. وقد بلغ هذا العنف أوجّه ضد

63 Madani, "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle," p. 129.

64 Ibid.

65 شارك في هذه المسيرة عدد أكبر بكثير من مسيرة 13 آذار/ مارس، فبحسب المنظمين، شارك في هذه المسيرة 50 ألف شخص في الدار البيضاء. انظر:

Tourabi & Zaki, p. 103.

66 Bennani-chraïbi & Jeggllaly, p. 885.

67 Yves Gonzales-Quinano, "Les origines culturelles numeriques des révolutions arabes," *SciencesPo* (mars, 2011), accessed on 24/8/2016, at: <https://goo.gl/mFqanu>

68 Tourabi & Zaki, p. 103.

69 Charles Saint-Prot & Frédéric Rouvillois (dir.), *L'Exception Marocaine* (Paris: Ellipses, 2013), p. 11.

70 Khadija Mohsen-Finan, "changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie," *Revue Pouvoirs*, no. 145 (avril 2013), p. 119.

71 "غير الدموي": أي أنه لم يفض إلى قتل المتظاهرين، هذا إذا ما استثنينا الأحداث التي وقعت في نهاية اليوم الأول لخروج الحركة في مدينة الحسيمة؛ إذ عُثر على 6 جثث متفحمة، في وكالة بنكية بعد إخماد حريق بها، بحسب تصريح وزير الداخلية. انظر: Bennani-chraïbi & Jeggllaly, p. 867.

وقد شككت الحركة في الرواية الرسمية وتبنت 5 ضحايا، وهم: القاضي عماد (18 سنة)، وبنقدور جواد (25 سنة)، والسالمي جمال (24 سنة)، والبوعزاوي سمير (17 سنة)، وجعفر نبيل (19 سنة). يضاف إلى هؤلاء كمال عماري المنتمي إلى جماعة العدل والإحسان التي خيمت على التظاهرات التي نظمت الحركة بعد 5 حزيران/ يونيو 2011. انظر: الوسيط البيضاوي، (2015) ص 25، 35.

72 Bennani-chraïbi & Jeggllaly, p. 889.

هذا التحول الذي اتخذ من طرف الجمعية العامة للحركة في 13 أيار/ مايو، وقد ارتكز القرار على أن المسيرات الأسبوعية في وسط المدينة أصبحت عادية ومؤلفة لذلك لا بد من القيام بمسيرات في الأحياء الشعبية لتعريف جماهيرها بمطالب "حركة 20 فبراير". من الناحية السياسية، يميل التوازن داخل الحركة لصالح حركة العدل والإحسان. كما أن العديد من المحللين قرؤوا هذا القرار كاستفزاز للدولة من طرف حركة العدل والإحسان واليسار الراديكالي. انظر بخصوص كرونولوجيا هذا التحول: الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ص 29.

73 Helene Combes & Olivier Fillieule, "De la repression considérée dans ses rapports à l'activité protestataire: Modeles structuraux et interactions strategiques," *Revue Française Science Politique*, vol. 6, no. 61 (2011), p. 1066.

74 Ibid.

75 Desrués, p. 374.

76 Ibid.

77 Jan Spurk, "Contestations, soulèvement et sciences sociales," préface de: *La révolution improbable, Etude des dynamiques protestataires et révolutionnaires dans le Monde arabe* (Rabat: Imprimerie el Jadida, 2015), p. 13.

78 Combes & Fillieule, p. 1064.

79 Helene Combes, "Observer les mobilisations: retour sur les ficelles du metier de sociologue des mouvements sociaux," *Politix*, no. 93 (2011), p. 13.

التحول الذي حملت "حركة 20 فبراير" لواءه، اصطدم بالإكراهات البنوية للعمل الجماعي. يفسر هذا التحول اقتصر المشاركين على 37 ألف شخص فقط، في مسيرات 20 شباط/ فبراير التي انطلقت في أكثر من 53 مدينة⁽⁸⁷⁾. كما أن الحملة الاستثنائية التي كانت ما بين 21 و30 حزيران/ يونيو لم تستقطب أكثر من ثلاثة ملايين و402 ألف مشارك⁽⁸⁸⁾.

جاءت تمثلات الفاعلين لمنهجية الإصلاح الدستوري على إيقاع انقلاب الأوضاع الإقليمية في سياق الربيع العربي وتحركات الشارع المغربي. وقد انعكس هذا السياق على فواعل الإصلاح الدستوري، وعلى الموارد المعبّنة، وسجلات عملهم. كما أثر هذا السياق الاستثنائي في المعروضات الدستورية للفاعلين التي كانت تعبيراً عن تمثلاتهم لمضمون الإصلاح.

الربيع العربي وتمثلات مضمون الإصلاح الدستوري

أثر الربيع العربي في خطاب الفاعلين في المغرب⁽⁸⁹⁾، وانعكس هذا التأثير على تمثلاتهم للإصلاح الدستوري المستشَق من معروضاتهم الدستورية. وبحكم أن هذه التمثلات جاءت في سياق الارتجاج الكبير الذي عرفه الحقل السياسي المغربي، متأثراً برياح التغيير العربي؛ فإن هذه التمثلات المتنافسة كانت متنوعة، على الرغم من أنها من الطبيعة نفسها. ويعود هذا التنوع إلى تعدد الفاعلين واختلاف تموقعاتهم وإستراتيجياتهم ومصالحهم. وإذا كان الدستور وثيقة تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم، وإذا كان الدستور محددًا في شكله وفي اشتغاله بموازين القوى السياسية⁽⁹⁰⁾؛ فإن إصلاحه لا بد أن يعكس موازين القوى الجديدة. لهذا، تحددت ملامح تمثلات الفاعلين للإصلاح الدستوري من داخل جدلية مجال الإصلاح الدستوري ومضمونه لـ 2011.

من طرف فواعل الاحتجاج وقوات الأمن⁽⁸⁰⁾. كما أن تحول السياق الاحتجاجي، كما وقع مع الربيع العربي، أثر في الدلالة الرمزية لفضاء الاحتجاج والصيغ الاحتجاجية. لهذا، كان النظام السياسي متسامحاً مع المسيرات الشعبية في وسط المدينة، لكنه قام بتأطيرها ورفضها وقمعها في الأحياء الشعبية. أما الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية فقد رُفضت رفضاً قاطعاً؛ منعاً لخلق "ميدان تحرير" مغربي، كمجال عمومي مضاد.

تثير جدلية المسألة الدستورية والعمل الجماعي عدة ملاحظات:

أن استمرارية المطالب الدستورية في المغرب، منذ الاستقلال، لا تعني أن الإشكالية طُرحت بالطريقة نفسها منذ دخول البلاد عالم الدستورية، فالإشكال تتم إعادة تعريفه وتكييفه مع كل مرحلة. يتموقع بناء هذا العمل الذي يفرض منطقه الخاص، ما بين البنية "الموضوعية"⁽⁸¹⁾ للإشكال الدستوري، وحلوله في العمل الجماعي.

يؤكد هذا الدخول الذي ظلت المؤسسة الملكية تستبعده، منذ اعتلاء محمد السادس العرش في 1999، أنه لا يكفي تغيير الأهداف لتغيير نتائج العمل الجماعي؛ فالوسائل أكثر أهمية من الأهداف⁽⁸²⁾.

أفرزت لنا إعادة طرح المسألة الدستورية من طرف العمل الجماعي في 2011 نمطين⁽⁸³⁾؛ نمطاً مسانداً لمشروع الدستور، خضع فيه المشاركون، بدرجات مختلفة، لأهداف الدولة، وكانت مرجعيته هي "خطاب 9 مارس"، ونمطاً مناهضاً ذا طابع تعاقدي، وصل فيه الأطراف إلى التعاون بالتفاوض الضمني أو الصريح، ولقد انعكس هذا التوافق على نمط إنتاج الشعارات، بتفادي التجر الأيديولوجي⁽⁸⁴⁾. يفسر هذا النمط الثاني من العمل الجماعي غير المسبوق الصعوبات التي واجهت الدولة في التعامل مع "حركة 20 فبراير"⁽⁸⁵⁾.

أفضت التعبئة الاستثنائية التي وقعت بمناسبة الإصلاح الدستوري لـ 2011، وكذلك الاختلاف النوعي في وسائل التعبئة، إلى تحويل المسألة الدستورية من مطلب نخبوي حزبي إلى مطلب شعبي⁽⁸⁶⁾. غير أن هذا

87 في المقابل، صرح المنظمون أن العدد وصل إلى 220000 مشارك. انظر:

Tourabi & Zaki, p. 99.

88 الساسي، ص 66. وقد استقطبت منها الفعاليات المنادية بالتصويت الإيجابي ثلاثة ملايين و386 ألف مشارك بنحو 4392 نشاطاً، أما الهيئات المنادية بالمقاطعة فنظمت 168 نشاطاً، استقطب 16 ألف مشارك.

89 Cédric Bayloq & Jacopo Grranci, "20 fevrier. Discours et portraits d un mouvement de revolte au Maroc," *L Année du Magreb*, vol. VIII (2012), pp. 239 - 258.

90 Dominique Rousseau, "La contitution ou la politique autrement," *Le Debat* (mars-avril 1991).

80 Ibid., p. 14.

81 Crozier & Friedberg, p. 25.

82 Ibid.

83 انظر بخصوص هذه الأهماط:

Ibid., p. 22

84 Madani, "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle," p. 145.

85 Ibid.

86 Geisser, p. 24.

توظيفه على نحو مكثف لممارسة اختصاصات مؤسسات دستورية أخرى، وخصوصاً مؤسسة البرلمان. في هذا الإطار تم توظيف الفصل 19 في مجال القانون المحدد في الفصل 46؛ لخلق مجموعة من المؤسسات، كالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والهيئة العليا للاتصال، وهيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وديوان المظالم، والمجلس الاستشاري لإصلاح قانون الأسرة.

الجانب الأيديولوجي؛ إذ ركز الفقهاء الدستوريون، ومنهم بعض أعضاء لجنة مراجعة الدستور⁽⁹⁷⁾، على الفصل 19 لوضع سياج دوغمائي دستوري، من خلال سلسلة بناء الدولة الحديثة⁽⁹⁸⁾، ومجموعة من الأطروحات الجامعية⁽⁹⁹⁾. أكد هؤلاء الفقهاء مجموعة من الوثوقيات غير المطروحة للنقاش، تتمثل بعدم إمكان فصل السلطات⁽¹⁰⁰⁾، وسمو الدستور⁽¹⁰¹⁾، وانعدام الوساطة بين الملك والشعب، وما يترتب على ذلك من تراتبية بين التمثيلية الأعلى (الملك) والتمثيلية الأدنى

97 وهم عبد اللطيف المنوني ومحمد الطوزي، إضافة إلى محمد معتمص منسق الآلية السياسية للمتابعة والتشاور وتبادل الرأي في شأن مراجعة الدستور.

98 قامت هذه السلسلة بإنتاج عدة كتب جماعية ما بين منتصف الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين؛ إذ استقطبت الدولة، من خلال وزير الداخلية السابق إدريس البصري، عدة مثقفين، خصوصاً من كانوا في صفوف المعارضة، ومزجتهم بمثقفين موالين، إضافة إلى باحثين فرنسيين. وقد أنتجت هذه السلسلة، مما يتعلق بموضوع بحثنا، الكتب الجماعية التالية:

Driss Basri et al, *Edification d un Etat Moderne: le Maroc de Hassan II* (1986); Driss Basri, Michel Rousset & Georges Vedel, *Revision de La constitution marocaine 1992: analyses et commentaires* (1992); Driss Basri, Michel Rousset & Georges Vedel, *Trente années de vie constitutionnelle au Maroc* (1993).

99 نخص بالذكر أطروحة المستشار الملكي محمد معتمص، "التطور التقليدي للقانون الدستوري المغربي"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء - 1988. انظر:

Mustapha Sehimi, "La notion de constitution au Maroc: Thèse d Etat en droit public," PhD. Dissertation, université Mohamed V, Rabat, 1984; Mohammed Tozy, "champ et contre champ politico- religieux. Thèse d Etat," PhD. Dissertation, L université Aix - Marseille III, Aix-en-provence, 1984.

100 يرجع المنوني ذلك إلى أن وحدة السلطة هي مفتاح النظام السياسي الدستوري المغربي. انظر:

Abdelatif Menouni, "constitution et separation des pouvoirs," in Basri, Rousset & Vedel, *Trente années*, p. 180.

يمكن إيجاد معالم نظرية فصل السلطات منذ نهاية القرن السابع عشر عند جون لوك، غير أن هذه النظرية ارتبطت عضواً بمونتسكيو ومؤلفه روح الشرائع الذي ظهر في سنة 1748، وتحديداً في الفصل العاشر بعنوان "في دستور إنكلترا". وسوف يتحول فصل السلطات إلى شرط الديمقراطية إلى درجة أن إعلان حقوق الإنسان في عام 1789 أكد في نقطته السادسة عشرة أن "أي مجتمع لم يتحدد فيه فصل السلطات ليس له دستور إطلاقاً". لذلك كان للمبدأ وجود كبير في التطور الدستوري الحديث، على أن قراءة نقدية لمونتسكيو تبين أنه نسب إليه أكثر مما جاء فيه، وأن الأسطورة تتجاوز الحقيقة الواردة في كتاب مونتسكيو، انظر:

Duhamel & Mény, pp. 829- 830; Louis Althusser, *Montesquieu la politique et l'histoire* (Paris: PUF, 1959), p. 120.

101 Michel Guibal, "La suprématie contitutionnelle au Maroc," *RJPIC*, no. 3 (juillet-Sep 1976), p. 886; Michel Guibal, "les sources modernes de la constitution," in Basri, Rousset & Vedel, *Trente années*, pp. 55 - 71.

1. تمثلات مجال الإصلاح ومنطق الفعل ورد الفعل

ستتشكل تمثلات مجال الإصلاح الدستوري من داخل منطق الفعل وردة الفعل، المحدد لمقترحات الفواعل السياسية. لهذا، فإن هذا المجال سيتحدد بموازين القوى، وبالصرع بين الأطراف وتموقعاتهم السياسية.

وهكذا، حدد الملك، وقد أخذ زمام المبادرة في "خطاب 9 مارس" الذي يُعدُّ اعترافاً بـ "حركة 20 فبراير" ومحاولة لسحب البساط منها⁽⁹¹⁾، مجال الإصلاح، بإعلانه عن الثوابت التي ستبقى خارجة، والمتمثلة بالإسلام والنظام الملكي وإمارة المؤمنين والخيار الديمقراطي. وإذا كان الثابتان الأولان منصوصاً عليهما في الفصل 106 من دستور 1996⁽⁹²⁾؛ فإن الجديد، في هذا الإطار، هو إضافة ثابتي الخيار الديمقراطي وإمارة المؤمنين.

يحلينا الإعلان عن إمارة المؤمنين، كثابت في الصرح الدستوري، على الفصل 19 الذي يتضمن المفهوم كما يلي: "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضمن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة"⁽⁹³⁾. يثير هذا النص عدة ملاحظات:

أن النص غني، على المستوى الاصطلاحي، مقارنة بفصول أخرى من الدستور⁽⁹⁴⁾. فالفصل 19 يضم مفاهيم ذات قوة وكثافة رمزية كـ "أمير المؤمنين" و"رمز" و"حامي" و"ضمن" و"ممثل أسمى". كما أنه يتموقع في قلب الهندسة الدستورية، وله امتدادات في بنية الدستور ككل، ويمنح للملك مهمات، لا سلطات أو اختصاصات⁽⁹⁵⁾.

التطبيق السياسي لهذا النص؛ إذ لا بد، على هذا المستوى، من التمييز بين عهد الحسن الثاني وعهد محمد السادس، ففي عهد الأول تم توظيف الفصل 19 كنص احتياطي لمواجهة المستجدات السياسية غير المتوقعة من طرف الدستور⁽⁹⁶⁾، أما في عهد محمد السادس فتم

91 Bennani-chraïbi & Jekhllaly, p. 883.

92 يرى ميشيل روسي أن مجال تعديل الدستور في 1992 يكمن في ما هو خارج الثوابت المتمثلة بالإسلام والنظام الملكي، في حين أن المجال المستبعد يتجاوز هذين الثابتين، ويشمل المجال الملكي، وليس الطبيعة الملكية للنظام السياسي فقط. انظر: Rousset, pp. 302 - 303.

93 "الظاهر الشريف رقم 1.96.157".

94 محمد معتمص، النظام السياسي الدستوري المغربي (الدار البيضاء: إيزيس للنشر، 1992)، ص 74.

95 المرجع نفسه، ص 78.

96 Abdelatif Menouni, "Le recours à l'article 19: une nouvelle lecture de la Constitution?" *Revue Juridique, Politique et Economique du Maroc*, no. 15, 1er semestre (1984), p. 42.

من الفصل 19، ومن تمثلاتها لمجال الإصلاح الذي يمكن التمييز من داخله بين ثلاث مجموعات⁽¹⁰⁴⁾:

- المجموعة الأولى: دعت إلى الإبقاء على الفصل 19، لكن الوجه الآخر لهذا الموقف؛ أنها لم تطرح أي مقترح يخص المؤسسة الملكية. قبلت هذه المجموعة بمجال الإصلاح كما هو محدد في الخطاب الملكي. وتضم هذه المجموعة كلاً من حزب الاستقلال، والحركة الشعبية التي استغربت من مطالب إلغاء الفصل، ثم حزب الاتحاد الدستوري⁽¹⁰⁵⁾.

- المجموعة الثانية: دعت إلى إعادة كتابة الفصل 19، وتسعى هذه الدعوة لإعادة تحديد موازين القوى بين الملك الدستوري وأمير المؤمنين. وتضم هذه المجموعة مجموعتين: الأولى تسعى، من خلال إعادة كتابة الفصل، لجعل مجال الإصلاح يشمل الملك لا مجال أمير المؤمنين، وتقتصر تحديدًا دقيقًا لمجال تطبيقه. يدخل في هذه المجموعة، الاتحاد الاشتراكي الذي دعا إلى قسمة الفصل إلى جزأين؛ أحدهما يتعلق بالملك والآخر بأمر المؤمنين، كما يدخل في هذه المجموعة حزب العدالة والتنمية⁽¹⁰⁶⁾ الذي أعاد كتابة النص نفسه، ولكن بوضع لقب "أمير المؤمنين" في آخره. ويعني هذا المقترح إيلاء الملك الدستوري الأولوية على أمير المؤمنين وتقليص مجاله.

- المجموعة الثانية: ضمت كلاً من التجمع الوطني للأحرار الذي أعاد كتابة الفصل في مقترحه، بعبارة ذاتها، وتراتبيتها عينها. ويرجع هذا التوجه فرضية كون اقتراحه، في هذا السجل، يدخل في إطار المزايدة السياسية. ويمكن أن ندخل في هذا الإطار، أيضًا، حزب الأصالة والمعاصرة الذي يقترح تعديل الفصل، من دون تدقيق، لتقوية الخيار الديمقراطي، ويدعو إلى الحد من امتداداته، بحذف قداسة الملك التي ينص عليها الفصل 23 من دستور 1996⁽¹⁰⁷⁾.

- المجموعة الثالثة: دعت إلى إلغاء الفصل 19، وضمت هذه المجموعة الحزب الاشتراكي الموحد⁽¹⁰⁸⁾ وحزب الطليعة⁽¹⁰⁹⁾ اللذين

104 اعتمدنا على عينة من مقترحات الأحزاب، وهي الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، والتقدم والاشتراكية، والحركة الشعبية، والاشتراكي الموحد، والتجمع الوطني للأحرار، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والعدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة، إضافة إلى موقف النهج الديمقراطي، وحركة العدل والإحسان. انظر: مجلة عدالة، العدد 10 (نيسان/ أبريل 2011)، ص 54 - 98.

105 المرجع نفسه، ص 58 - 70.

106 المرجع نفسه، ص 54 - 89.

107 المرجع نفسه، ص 92.

108 مقترحات الحزب الاشتراكي الموحد تم نشرها في الإنترنت والجرائد، ولم تقدم إلى لجنة المراجعة، كما أن الحزب لم يشارك في الآلية السياسية للمتابعة والتشاور وتبادل الرأي بشأن مشروع مراجعة الدستور، انظر نص المذكرة في: المرجع نفسه، ص 72 - 73.

109 المرجع نفسه، ص 78 - 82.

(البرلمان). على أن "خطاب 9 مارس" سيقوم بهدم بعض أعمدة هذا السياق، بتأكيد، في المرتكز الثالث، سمو الدستور، وكذلك فصل السلطات وتوازنها في المرتكز الرابع⁽¹⁰²⁾.

”

"حركة 20 فبراير" هي تحالف موسَّع، تمفصل فيه حقل الاحتجاج، والحقلان السياسيان الرسمي وغير الرسمي. ولذا، فقد تساكُن، داخل الحركة، المنطقان الإصلاحية والثوري.

”

تسبب تأكيد "خطاب 9 مارس" إمارة المؤمنين، في أن يكون محدّدًا من محدّدات مجال الإصلاح؛ إذ به غدا المجال الملكي في دائرة اللامفكر فيه، وتبقى المؤسسات الدستورية (الحكومة والبرلمان والقضاء) مجالًا مصرّحًا به للإصلاح من خلال المرتكزين الثالث والرابع. تبنى الخطاب الملكي إستراتيجية الكتلة الديمقراطية، من خلال مذكراتها، لإصلاح الدستور في تسعينيات القرن الماضي⁽¹⁰³⁾؛ إلا أنه أنهى عدم إمكان فصل السلطات، وسمو الدستور، والوساطة.

ستجعل تمثلات المؤسسة الملكية لمجال الإصلاح، مقترحات الأحزاب تتفاعل مع العرض الملكي من موقع رد الفعل، من خلال موقفها

102 انظر: "نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي وجهه إلى الأمة بتاريخ 9 مارس 2011"، موقع محكمة النقض بالملكة المغربية، شوهده في 2016/8/25، في:

http://www.courdecassation.ma/ar/Intervention_Roi.aspx

103 مذكرة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال بتاريخ 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ومذكرة حزب التقدم والاشتراكية في 1992، ثم مذكرتا الكتلة الديمقراطية بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1992، و23 نيسان/ إبريل 1996. أكد عبد الرحمان اليوسفي الأمين العام السابق للاتحاد الاشتراكي بخصوص المذكرة الأخيرة أنه: "لا يوجد اقتراح واحد من اقتراحتنا يرمي إلى التقليص أو التعديل من اختصاصات جلالته الملك. كل ما نريده هو تقوية المؤسسات الموجودة؛ أي البرلمان والحكومة. إن سلطات جلالته الملك غير قابلة للمساس بها"، انظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي، 1996/6/7. وهذه الإستراتيجية هي التي أنتجت تعديل 1992. انظر بخصوصه:

Abdeltif Menouni, "lectures dans le projet de constitution révisée," in Driss Basri, Michel Rousset & Goerges Vedel, *Révision de la constitution marocaine 1992: analyses et commentarie* (Rabat: Imprimerie Royale, 1992).

والإستراتيجية نفسها ستعتمد في تعديل 1996. إن تعديلات التسعينيات لم تشمل النواة الصلبة للنظام السياسي، فعلى الرغم من أن الدستور ينص على اقتسام السلطة لمستوى أساليب ممارستها وطرقها، فإن سلطة الدولة لا يمكن تفويضها أو التنازل عنها ولو رغب الملك في ذلك؛ لأن الدين الإسلامي يمنعه منّا مطلقًا. انظر للاستزادة: أحمد بوجداد، الملكية والتناوب: مقاربة إستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000)، ص 76.

الفصل 41⁽¹¹⁵⁾، والفصل 42⁽¹¹⁶⁾؛ تناول الأول مهمات أمير المؤمنين، وتناول الثاني الملك الدستوري.

تعكس تمثلات الأحزاب السياسية، من خلال هذه المجموعات، مواقع هذه البنى وتموقعاتها، وقد تشكلت هذه التمثلات في حقل سياسي اخترقته في مرحلة المخاض التي مرت بها تمثلات محافظة، سعت للإبقاء على جوهر النظام السياسي، وتمثلاً إصلاحية سعت للسلطة، وثالثة راديكالية سعت لنزع السلطة من المؤسسة الملكية. ستعكس هذه المواقف التي يجسدها الموقف من الفصل 19 على تمثلات هذه الأحزاب تجاه الملكية البرلمانية.

2. الربيع العربي: تمثلات الإصلاح الدستوري وأنماط الملكية البرلمانية

تمحورت تمثلات الإصلاح الدستوري في سياق الربيع العربي حول نمط الملكية البرلمانية⁽¹¹⁷⁾، ويستدعي رصد هذه التمثلات تتبعها من داخل

115 نص الفصل 41: "الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والمؤمن على وحدة المذهب السني المالكي للمملكة، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. يرأس الملك أمير المؤمنين المجلس العلمي الأعلى الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه. ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى بشأن المسائل المحالة إليه، استناداً إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمحة. تحدد اختصاصات المجلس وتأليفه وكيفية سيره بظهير. يمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصرياً بمقتضى هذا الفصل، بواسطة ظهائر". انظر: "مشروع الدستور"، الجريدة الرسمية، العدد 5952 مكرر، 14 رجب 1432 الموافق 17 حزيران/ يونيو 2011.

116 ينص الفصل 42 على أن: "الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرريات المواطنين والمواطنات، والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة. يمارس الملك هذه المهام بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور. توقع الظهائر بالعطف من قبل رئيس الحكومة، ما عدا تلك المنصوص عليها في الفصول 46 و53 و59 و61 و132 و174". انظر: المرجع نفسه.

117 يحيل مفهوم الملكية البرلمانية على النظام البرلماني الذي يكون فيه استخلاف رئيس الدولة بالوراثة. وإذا كان الحديث عن هذا النظام بالمفرد، كما هو الحال في المشهد السياسي المغربي، فله، من الناحية العلمية والتاريخية، عدة أمثاط؛ فالملكية البرلمانية كمفهوم، والتي تسمى أيضاً بالملكية التمثيلية، تضم الملكية ما قبل البرلمانية والملكية البرلمانية الثنائية التي يحافظ فيها الملك على سلطة التوجيه السياسي، ويكون فيها الوزير الأول مسؤولاً أمامه وأمام البرلمان، ثم الملكية البرلمانية الأحادية التي تكون فيها الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ولا يحتفظ فيها الملك بوظيفة سوى التحكيم. انظر:

Philippe Lauvaux, "les monarchies: inventaire des types," *Revue Pouvoirs*, no. 78 (septembre 1996), pp. 35 - 36.

وبخصوص الملكية انظر:

Les Monarchies, *Revue Pouvoirs*, no. 78 (septembre 1996), p. 208.

أما النظام البرلماني فهو نمط من الأنظمة السياسية الذي تكون فيه السلطة التنفيذية على قسمين؛ أحدهما مسؤول سياسياً (رئيس الوزراء)، والآخر غير مسؤول (رئيس الدولة). ويتسم هذا النظام بالتفاعل والتوازن بين السلطات؛ بحيث يكون للسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان الذي يستطيع إسقاطها بسحب الثقة عنها. انظر:

Colliard Jean-Claude, *les régimes parlementaires contemporains* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1978).

دَعَا، مع ذلك، إلى الحفاظ على "إمارة المؤمنين"⁽¹¹⁰⁾. ويمكن أن نضيف إلى هذه المجموعة حزب النهج الديمقراطي الذي على الرغم من أنه لم يقدم اقتراحاً؛ فإنه أشار، في موقف أدل به في المجال العمومي، إلى عدم تصوّره أن يتضمن الدستور فصلاً على شاكلة الفصل 19⁽¹¹¹⁾، وكذلك العدل والإحسان الذي دعا إلى دولة مدنية⁽¹¹²⁾. كما أن "حركة 20 فبراير" طالبت في مسيرة 20 آذار/ مارس بإلغاء الفصل 19⁽¹¹³⁾. جعلت هذه المجموعة مجال الإصلاح يتجاوز ما هو محدّد في "خطاب 9 مارس"؛ بحيث يسرى حتى على إمارة المؤمنين.

”

تمحورت تمثلات الإصلاح الدستوري في سياق الربيع العربي حول نمط الملكية البرلمانية ويستدعي رصد هذه التمثلات تتبعها من داخل الدينامية التي خلقها الربيع العربي في الحقل السياسي المغربي.

“

ويعود تقارب حزبي الاشتراكي الموحد والطليعة، مع حزبي النهج الديمقراطي والعدل والإحسان، إلى توقيعهما السياسي، وإلى أن "حركة 20 فبراير" هي تحالف موسّع، تمفصل فيه حقل الاحتجاج، والحقلان السياسيان الرسمي وغير الرسمي. ولذا، فقد تسآكن، داخل الحركة، المنطقان الإصلاحي والثوري. ومن هنا، جرى اختلاف بين معارضة راديكالية - ولكن من داخل الحقل السياسي الرسمي - ومعارضة من خارجها، ذات اقتناع جمهوري غير مصرّح بها.

تبنت لجنة الإصلاح، من خلال مقترح التعديل الدستوري⁽¹¹⁴⁾، رأي المجموعة الثانية؛ إذ قامت بتجزئ الفصل 19 إلى فصلين، هما:

110 أكد محمد الطوزي عضو لجنة مراجعة الدستور أن النقاش كان منحصرًا، منذ صدور أول دستور في 1962، في وضعية المؤسسة الملكية في مقابل المؤسسات الدستورية الأخرى، أما شخص الملك فعلياً إجماع تام. انظر:

Mohammed Tozy, "Le commandeur des croyants," in Driss Basri et al, *L'Edification d'un Etat Moderne, Le Maroc de Hassan II* (Paris: Albin Michel, 1986), p. 55.

111 "حزب النهج الديمقراطي: لا للاستبداد المخزني والحكم الفردي، نعم لدستور ديمقراطي"، مجلة عدالة، العدد 10 (نيسان/ أبريل 2011)، ص 96.

112 "رسالة الدولة المدنية العصرية"، مجلة عدالة، العدد 10 (نيسان/ أبريل 2011)، ص 98.

113 Tourabi & Zaki, p. 103.

114 تم الإعلان عن المشروع في الخطاب الملكي لـ 17 حزيران/ يونيو 2011. انظر نص الخطاب في: جريدة الأحداث المغربية، العدد 4382، 18-19/6/2011، ص 8.

في "خطاب 17 يونيو" ليستعمل مفهوم الملكية المواطنة. على أن منسق "خطاب 9 مارس" ومشروع الدستور يسمحان بالقول إن التمثيل الملكي للإصلاح يدخل في إطار الملكية البرلمانية الثنائية⁽¹²⁵⁾. ولا بد لرصد التمثيل الملكي للإصلاح الدستوري من أن يؤخذ - من داخل حزمة التدابير المتخذة⁽¹²⁶⁾، في إطار الإستراتيجية الملكية، لاحتواء حركة 20 فبراير ونزع فتيلها⁽¹²⁷⁾ - كامل دلالاته المتمثلة بكونه موردًا وسلاحًا في يد السلطة، وأداةً للقمع الرمزي لحركة 20 فبراير⁽¹²⁸⁾. وقد زكى هذا الأمر الاستفتاء الدستوري بتاريخ 1 تموز/ يوليو 2012 الذي وافق عليه الشعب المغربي⁽¹²⁹⁾. لقد مثل هذا الاستفتاء دعمًا لمشروعية الإصلاح، ثم للملكية، بالارتكاز على معادلة صوت الشعب ضد صوت الشارع⁽¹³⁰⁾. ووجد هنا الاستفتاء

125 وهو ما أكدّه "خطاب 17 يونيو" الذي أعلن عن مشروع الدستور الذي ينص على تعيين الملك لرئيس الوزراء من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب. كما أن الملك أصبح ملزمًا باستشارة رئيس الوزراء لإقالة الوزراء، وفي المقابل، أصبح بإمكان رئيس الوزراء إقالتهم بعد طلب يقدمه للملك. أما مجلس الوزراء فيبقى الملك هو رئيسه، على أن رئيس الوزراء يمكنه أن يطلب من الملك عقد اجتماع المجلس، كما يمكن للملك أن يفوض للأول رئاسة المجلس الوزاري. أما الاختصاصات فقد أصبح يقود وينسق العمل الحكومي، ويشرف على الإدارة العمومية، كما تم تخويله صلاحية التعيين بمرسوم في المناصب المدنية. كما يمكنه أن يقترح على الملك التعيين في بعض الوظائف العمومية العليا، كالولاة والعمال والسفراء والمسؤولين عن الإدارات العمومية الداخلية. كما يخول المشروع رئيس الحكومة حل مجلس النواب مقابل إمكان إسقاط الحكومة بملتمس الرقابة. انظر: "مشروع الدستور".

126 كولفري، ص 90. ففي بداية كانون الثاني/يناير قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء الغضب الشعبي؛ لتفادي عدوى الثورة التونسية. انظر: Bennani-chraïbi & Jeggllaly, p. 880.

وفي يوم 12 من الشهر نفسه، قامت باستيراد الحبوب، ثم في 15 شباط/فبراير قامت بزيادة الإعانات الموجهة لدعم المواد الغذائية الأساسية التي وصلت إلى 14000 مليون يورو، كما تم توظيف العاطلين حاملي الشهادات. انظر:

Desrués, p. 387.

كما تمت إعادة فتح الحوار الاجتماعي مع النقابات الذي أسفر عن زيادة غير مسبوقه في أجور الموظفين، انظر:

Fouad Abdelmoumni, "Le Maroc et le printemps arabe," *Revue Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 130.

أما مؤسساتيًا فقد تم تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 21 شباط/فبراير، كما تم تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان. انظر:

Desrués, p. 387.

127 Ferrié & Dupret, p. 30.

128 Geisser, p. 24.

129 وصلت فيه نسبة المشاركة إلى 73% بحسب الإحصاءات الرسمية، أما نسبة المصوتين بـ "نعم" فوصلت إلى 98.5%، وكانت نسبة المصوتين بـ "لا" 50%. ولم تستقطب الحملة الاستفتاءية التي جرت بين 21 و30 حزيران/يونيو أكثر من ثلاثة ملايين و402 ألف مشارك. حصلت منها الفعاليات المنادية بالتصويت الإيجابي على ثلاثة ملايين و386 ألف مشارك بحوالي 4392 نشاطًا. أما الهيئات المنادية بالمقاطعة فنظمت 168 نشاطًا استقطب 16 ألف مشارك. انظر: "قرار للمجلس الدستوري رقم 815.2011 صادر في 12 من شعبان 1432 (14 يوليو 2011) الملغل عن نتائج الاستفتاء في شأن مشروع الدستور الذي أجري يوم الجمعة 28 من رجب 1432 (فاتح يوليو 2011)"، *الجريدة الرسمية*، عدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432، الموافق 30 تموز/ يوليو 2011.

130 Myriam Catusse, "au-dela de "l'opposition à sa majesté": Mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc," *Revue Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 10.

الدينامية التي خلقها الربيع العربي في الحقل السياسي المغربي. لهذا، فستكون الانطلاقة من "خطاب 9 مارس"، ومن ردود الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية.

تجسد الركيزة الرابعة من "خطاب 9 مارس" التمثيل الملكي للإصلاح. وتؤكد هذه الركيزة توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، وقد نصّ الخطاب المشار إليه في تفاصيله على مجموعة من المقترحات تتعلق بمؤسستي البرلمان والحكومة. أما البرلمان - والذي هو المؤسسة الدستورية الأكثر استفادة من الإصلاح بحسب البعض⁽¹¹⁸⁾ - فقد نص على انبثاقه من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيها مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كقيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية⁽¹¹⁹⁾. أما مؤسسة الحكومة⁽¹²⁰⁾ فقد نص الخطاب على أنها ستكون منتخبة بانبثاقها من الإرادة الشعبية، وتحظى بثقة مجلس النواب⁽¹²¹⁾. كما نص على تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، مع تقوية مكانته، وسيكون الوزير الأول رئيسًا لسلطة تنفيذية فعلية، فيتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة البرنامج الحكومي وتنفيذه. كما نص الخطاب على دسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتحديد اختصاصاته⁽¹²²⁾. ويلاحظ أن روح هذه الركيزة - من حيث كونها تتعلق بهوية المؤسسات وتوزيع السلطة - هو الملكية البرلمانية؛ غير أن الخطاب لم يستعمل هذا المفهوم، وذلك لتفادي ظهوره كدفة فعل عن مطلب حزب الاتحاد الاشتراكي منذ 1978⁽¹²³⁾، و"حركة 20 فبراير" مع الربيع العربي⁽¹²⁴⁾. ليعود الملك بعد ذلك

118 Najib Ba Mohammed, "Le parlement dans la constitution de 2011," in Ahmed Bouachik, Michel Degoffe & Charles Saint-Prot (dir.), *La constitution marocaine de 2011: lectures croisées*, *Revue REMALD*, collection Themes actuels, no. 77 (2012), p. 97.

119 "نص الخطاب الملكي 9 مارس 2011".

120 Mohammed Amine Benabdallah, "L'institution gouvernementale dans la constitution marocaine de 2011," *Revue REMALD*, no. 112 - 113 (septembre-décembre, 2013).

121 "نص الخطاب الملكي 9 مارس 2011".

122 المرجع نفسه.

123 في مؤتمره الثالث الذي عُقد في 8 و9 و10 كانون الأول/ديسمبر 1978.

124 أكدت جميع الوثائق التأسيسية لـ "حركة 20 فبراير" مطلب الملكية البرلمانية، ومن تلك الوثائق الوثيقة الثالثة للحركة، والمسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير"، فقد جاء فيها: "[...] ونطالب بتعديل دستوري، وجعل الملكية برلمانية مثل الملكيات الحديثة، ونطالب بالديمقراطية التامة في بلادنا". كما نصت الوثيقة الرابعة التي تحمل اسم "مطالب الشعب المغربي - النقاط الـ 20 الملخصة" والمنشورة بتاريخ 6 شباط/فبراير 2011، على: "تغيير مخط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية، حيث كل السلطة والسيادة للشعب"، انظر: بن جبلي.

- المجموعة الأولى: تضم كلاً من حزب الاستقلال⁽¹⁴¹⁾، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية⁽¹⁴²⁾، والتجمع الوطني للأحرار⁽¹⁴³⁾. وقد جاءت مقترحات هذه الأحزاب أدنى من السقف الذي وضعه الخطاب الملكي. وتتميز مقترحاتها بالطابع الانتقائي؛ إذ تمزج بين الملكية ما قبل البرلمانية، والبرلمانية الثنائية.
- المجموعة الثانية: تضم كلاً من حزب الاتحاد الاشتراكي⁽¹⁴⁴⁾، وحزب العدالة والتنمية⁽¹⁴⁵⁾، وحزب الأصالة والمعاصرة⁽¹⁴⁶⁾، وحزب التقدم والاشتراكية⁽¹⁴⁷⁾. ويمكن تصنيف هذه المجموعة، على الرغم من الاختلافات الجزئية، ضمن إطار الملكية البرلمانية الثنائية.
- المجموعة الثالثة: تضم حزبيّ الطليعة⁽¹⁴⁸⁾، والاشتراكي الموحد⁽¹⁴⁹⁾. وينسجم مطلب هذه المجموعة ومقترحاتها مع الملكية البرلمانية. على أن هذا الانسجام ليس نتاج صفاء فكري وأيديولوجي، بل خضع لحسابات سياسية، ناتجة من تموقع الحزبين في المعارضة الراديكالية. ويمكن تصنيف هذه المجموعة - مع إضافة "حركة 20 فبراير" إليها - ضمن بعض المكونات التي دعت إلى ملكية برلمانية، أي ملكية يسود فيها الملك ولا يحكم⁽¹⁵⁰⁾. أما المكونات الأخرى، ولا سيّما جماعة العدل والإحسان والنهج الديمقراطي، فقد رفضت شعار الملكية البرلمانية، ورفعت بدلاً منه شعار الدستور الديمقراطي، تعبيراً عن اقتناعها بالجمهورية. وعلى الرغم من أنه لم يكن أحد يرى أن المغرب يمر بمرحلة ثورية يمكن

الدستوري دلالاته التقليدية، كتجديد البيعة، ودعم الشعب للنظام السياسي الذي زعزعه "حركة 20 فبراير"⁽¹³¹⁾. ذاك أن الأيديولوجيا التقليدية إنما تتجسد في الدستور نفسه كتجديد للبيعة⁽¹³²⁾. لقد كانت خفية في بداية مسلسل الإصلاح، لأنها لو لم تكن كذلك لبدأ رجعيًا، غير أنها عادت للظهور مع الاستفتاء. ولا تختزل هذه الدلالة استفتاء فاتح يوليوز؛ لأن من دلالاته أنه عنف رمزي موجه ضد "حركة 20 فبراير".

أما تمثلات الأحزاب السياسية فقد اختلفت بحسب موقعها في الحقل السياسي، وتموقعها إزاء مطالب "حركة 20 فبراير"⁽¹³³⁾. على أن رصد تمثلات الأحزاب حول الملكية البرلمانية⁽¹³⁴⁾ يستدعي التمييز بين الاسم من جهة، وبين المقترحات العملية من جهة أخرى:

- على المستوى الأول (مستوى الاسم) فالقاموس السياسي للملكية البرلمانية كثيف؛ لأنه خضع للإستراتيجيات وللمصالح السياسية لكل حزب. كما خضع للتموقع إزاء المطلب التقليدي لحزب الاتحاد الاشتراكي الذي تبنته "حركة 20 فبراير"⁽¹³⁵⁾. دعا حزب التقدم والاشتراكية، في هذا الإطار، إلى مفهوم مغربي للملكية البرلمانية⁽¹³⁶⁾، ودعا العدالة والتنمية إلى ملكية ديمقراطية قائمة على إماراة المؤمنين⁽¹³⁷⁾، وحزب التجمع الوطني للأحرار إلى ملكية ديمقراطية اجتماعية وحدائية⁽¹³⁸⁾، وحزب الأصالة والمعاصرة إلى ملكية دستورية وبرلمانية⁽¹³⁹⁾، والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة إلى ملكية برلمانية⁽¹⁴⁰⁾.

- أما المستوى الثاني، ومن خلال قراءة مقترحات الإصلاح الدستوري للأحزاب، فيمكن تصنيف تلك المقترحات إلى ثلاث مجموعات:

131 Madani, "constitutionnalisme sans démocratie," p. 77.

132 Sehim.

133 للمزيد عن الحركة، انظر: الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

134 بخصوص علي كرمي، فإن جوهر مذكرات أحزاب الكتلة الديمقراطية هو إقامة نظام ملكية دستورية برلمانية. انظر: المريني، ص 23.

135 وهو ما ذهب إليه مشروع الدستور في الفصل الأول الذي نص على أن: "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية برلمانية واجتماعية". انظر: "مشروع الدستور". وقد أكد الخطاب الملكي الذي أعلن عن هذا المشروع في الدعامة الثانية عن: "تكريس الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي"، في حين عاد في معرض حديثه عن كون الدستور المقترح يمثل تعاقباً جديداً بين العرش والشعب على الملكية المواطنة في المحور الأول. انظر: "نص الخطاب الملكي 17 يونيو 2011".

136 "مذكرة حزب التقدم والاشتراكية"، ص 65.

137 "مذكرة حزب العدالة والتنمية"، ص 86.

138 "مذكرة حزب التجمع الوطني للأحرار"، ص 73.

139 "مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة"، ص 92.

140 "مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد"، ص 73؛ "مذكرة حزب الطليعة"، ص 79.

141 "مذكرة حزب الاستقلال"، ص 58 - 62.

142 "مذكرة الحركة الشعبية"، ص 68 - 70.

143 "مذكرة التجمع الوطني للأحرار"، ص 74 - 76.

144 "مذكرة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، ص 54 - 57.

145 "مذكرة حزب العدالة والتنمية"، ص 84 - 89.

146 "مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة"، ص 90 - 94.

147 "مذكرة حزب التقدم والاشتراكية"، ص 64 - 67.

148 "مذكرة حزب الطليعة"، ص 78 - 82.

149 "مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد"، ص 72 - 73.

150 ورد في الوثيقة الثالثة للحركة المسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير": "جعل الملكية برلمانية مثل الملكيات الحديثة، ونطالب بالديمقراطية التامة في بلادنا". كما نصت الوثيقة الرابعة التي تحمل اسم "مطالب الشعب المغربي - النقاط الـ 20 الملحة" والمنشورة بتاريخ 6 شباط/فبراير 2011: "تغيير نمط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية حيث كل السلطة والسيادة للشعب". وقد ورد في الوثيقة الأخيرة ما يؤكد أن التمثلات الدستورية لـ "حركة 20 فبراير" تدخل في إطار الملكية البرلمانية الأحادية؛ إذ نص المطلب الرابع على: "دستور ينص على انتخاب رئيس الوزراء من طرف الشعب انطلاقاً من أغلبية برلمانية مسؤولة أمام البرلمان لرئيس الوزراء، حكومة تدبير الشأن السياسي العام، ويمكن إقالتها بشكل جماعي، مع احتفاظ الملكية برمزيتها التاريخية، مع إلغاء توصيفها بإمارة المؤمنين وسحب القداسة عنها ونزع كل سلطة سياسية منها". انظر: بن جيلي.

المراجع

العربية

الساقي، محمد. "الأحزاب المغربية ومسلسل المراجعة الدستورية ل 2011". *المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية*. العدد 3 (حزيران/ يونيو 2012).

العماري، عبد الرحيم. *نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر: خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب، خطاب الكتلة الديمقراطية 17 ماي 1992 - 14 مارس 1998*. الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، 2005.

كولفرني، محمد. "دينامية معارضة حركة 20 فبراير في المغرب لدستور 2011". *مجلة سياسات عربية*. العدد 17 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2015).

مجموعة مؤلفين. *الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان: حركة 20 فبراير، محاولة في التوثيق*. الرباط: مطبعة البيضاء، 2015.

المريني، محمد. *الكتلة والإصلاح الدستوري*. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1999.

معتصم، محمد. *التطور التقليدي للقانون الدستوري المغربي. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام*. جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1988.

_____ . *النظام السياسي الدستوري المغربي*. الدار البيضاء: إيزيس للنشر، 1992.

الأجنبية

Abdelmoumni, Fouad. "Le Maroc et le printemps arabe." *Revue Pouvoirs*. no. 145 (2013).

Basri, Driss et al. *L'Édification d'un Etat Moderne. Le Maroc de Hassan II*. Paris: Albin Michel, 1986.

Basri, Driss, Michel Rousset & Georges Vedel (dir.). *Trente années de vie constitutionnelle au Maroc*. Paris: LGDJ, 1993.

_____. *Révision de la constitution marocaine 1992: analyses et commentarie*. Rabat: Imprimerie Royale, 1992.

Baylocq, Cédric & Jacopo Grranci. "'20 fevrier'. Discours et portraits d un mouvement de revolte au Maroc." *L Année du Magreb*. vol. VIII (2012).

أن تطيح بالملكية؛ فإن هذه الفصائل رفضت الانضمام إلى شعار الملكية البرلمانية؛ لأنها عدت ذلك تنازلاً مجانياً للملكية⁽¹⁵¹⁾.

خاتمة

أثر الربيع العربي في تمثلات الإصلاح الدستوري في المغرب. وقد خضعت هذه التمثلات لموازن قوى الفواعل السياسية والاجتماعية الجديدة، تحت ضغط الشارع المغربي. وقد تجلى هذا التأثير في منهجية الإصلاح ومضمونه، كما أن هذه التمثلات كانت مرتبطة بإستراتيجية فريق لإضفاء المشروعية على الإصلاح الدستوري ونزع المشروعية عنه عند فريق آخر.

يعود هذا التأثير إلى تحول بنية الإمكانات السياسية، ثم إلى سجلات عمل الفاعلين، والموارد المعبئة من طرفهم. لقد منح الإصلاح الدستوري الذي عرفه المغرب في سنة 2011 البلاداً دستوراً جديداً، تتضارب الآراء في شأنه بين الأيديولوجيا الدستورية المشرعة⁽¹⁵²⁾، والأيديولوجيا الدستورية المضادة⁽¹⁵³⁾ التي لا تراه إلا استمراراً للذات السابقة للمملكة⁽¹⁵⁴⁾، في حين تراه الأولى دستوراً يؤسس ملكية برلمانية ثنائية réinventé⁽¹⁵⁵⁾.

إن ما هو مرجو اليوم، كيفما كان الاختلاف في تقييم الدستور، هو أن يؤثر فعلاً في قواعد اللعبة السياسية وممارسة الحكم في النظام السياسي المغربي.

151 Abdelmoumni, p. 136.

152 من الأعمال الجماعية التي تدخل في هذا السجل: Ahmed Michel Degoffe & Charles Saint-Prot (dir.), *La constitution marocaine de 2011: lectures croisées*, Revue REMALD, collection Themes actuels, no. 77 (2012); *La constitution marocaine de 2011: Analyses et commentaires*, Ouvrage collectif sous la direction du Centre d'études internationales (Paris: L.G.D.J Lextenso éditions, 2012); Charles Saint-Prot et Frédéric Rouvillois (dir.), *L'Exception Marocaine* (Paris: Ellipses, 2013).

153 من الأعمال التي تدخل في هذا الإطار: Mohamed Madani, "le système politique et la problematique de la reforme constitutionnelle au maroc," *Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales*, no. 3 (juin 2012); Omar Bendourou, Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.), *La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique: Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013*, deuxième édition (Casablanca: Edition La Croisée des Chemins, 2015).

154 Omar Bendourou, "La consécration de la monarchie gouvernante," *L'Année du Maghreb*, vol. VIII (2012), pp. 391 - 404.

155 David Mellouni, "La constitution marocaine de 2011: une mutation des ordres politiques et juridiques marocains," *Revue Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 11.

- Combes, Helene. "Observer les mobilisations: retour sur les ficelles du métier de sociologue des mouvements sociaux." *Politix*. no. 93 (2011).
- Crozier, Michel & Erhard Friedberg. *L'acteur et le système: les contraintes de l'action collective*. Paris: Points, 1977.
- Desrues, Therry. "Le mouvement du 20 février et le régime marocain: contestation, révision constitutionnelle et élections." *L'Année du Magreb*. vol. VIII (2012).
- Duhamel, Olivier & Yves Mény (dir.). *Dictionnaire constitutionnel*. Paris: PUF, 1996.
- Ferrié, Jean-Noel & Baudouin Dupret. "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine." *Confluences Méditerranée*. no. 78 (2011).
- Geisser, Vincent. "Les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires: une 'révolution' pour les sciences sociales?" *L'Année du Maghreb*. vol. VIII (2012).
- Gonzales-Quinjano, Yves. "Les origines culturelles numériques des révolutions arabes." *SciencesPo* (mars 2011), at: <https://goo.gl/mFqanu>
- Grawitz, Madeleine & Jean Leca. *Traite des sciences politiques*. Paris: PUF, 1984.
- Guibal, Michel. "La suprématie constitutionnelle au Maroc." *RJPIC*. no. 3 (juillet-Septembre 1976).
- Jean-Claude, Colliard. *Les régimes parlementaires contemporains*. Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1978.
- La constitution marocaine de 2011: Analyses et commentaires*. Ouvrage collectif sous la direction du Centre d'études internationales. Paris: L.G.D.J Lextenso éditions, 2012.
- Lauvaux, Philippe. "les monarchies: inventaire des types." *Revue Pouvoirs*. no. 78 (septembre 1996).
- Ben Nefissa, Sara. "mobilisations et révolutions dans les pays de la méditerranée arabe à l'heure de l'hybridation du politique: Egypte, Liban, Maroc, Tunisie." *Revue Tiers Monde*, no. 5 (2011).
- Benabdallah, Mohammed Amine. "L'institution gouvernementale dans la constitution marocaine de 2011." *Revue REMALD*. no. 112 - 113 (septembre-décembre 2013).
- Bendourou, Omar. "La consécration de la monarchie gouvernante." *L'Année du Maghreb*. vol. VIII (2012).
- Bendourou, Omar, Rkia El Mossadeq & Mohamed Madani (coord.). *La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique: Acte du colloque organisé les 18 et 19 avril 2013*. deuxième édition. Casablanca: Edition La Croisée des Chemins, 2015.
- Bennani-chraïbi, Mounia & Mohamed Jekhllaly. "La dynamique protestataire du mouvement du 20 Février à Casablanca." *Revue française de science politique*. no. 62, vol. 5 (2012).
- Bennani-chraïbi, Mounia & Olivier Fillieule. "Pour une sociologie des situations révolutionnaires, retour sur les révoltes arabes." *Revue française de science politique*. vol. 56-, no. 62 (2012).
- Bonardi, Christine & Nicolas Roussiau. *Représentations sociales*. Paris: DUNOD, 1999.
- Bouachik, Ahmed, Michel Degoffe & Charles Saint-Prot (dir.). "La constitution marocaine de 2011: lectures croisées." *Revue REMALD*. Collection Themes actuels. no. 77 (2012).
- Camau, Michel. "La disgrâce du chef. Mobilisations populaires arabes et crise de leadership." *Revue Mouvements*. no. 66 (2011).
- Catusse, Myriam. "au-delà de l'opposition à sa majesté: Mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc." *Revue Pouvoirs*, no. 145 (2013).

- Rousseau, Dominique. "La contitution ou la politique autrement." *Le Debat* (mars-avril 1991).
- Saint-Prot, Charles & Frédéric Rouvillois (dir.). *L'Exception Marocaine*. Paris: Ellipses, 2013.
- Sehimi, Mustapha. "La notion de constitution au Maroc: Thèse d Etat en droit public." PhD. Dissertation. Université Mohamed V. Rabat, 1984.
- Spurk, Jan. "Contestations, soulèvement et sciences sociales." préface de: *La révolution improbable, Etude des dynamiques protestataires et révolutionnaires dans le Monde arabe*. Rabat: Imprimerie el Jadida, 2015.
- Tourabi, Abdellah & lamia Zaki. "Maroc: une révolution royale?" *Revue Mouvements*. no. 66 (2011).
- Tozy, Mohamed. "Champ et contre champ politico-religieux, Thèse d Etat." PhD. Dissertation. L université Aix - Marseille III. Aix-en-provence, 1984.
- Vairel, Frederic. "L'ordre disputé du sit-in au Maroc." *Genése*. no. 59 (2005).
- Madani, Mohamed. "le champ politique au prisme de la reforme constitutionnelle (1999- 2011): de la non-inscription de la constitution dans l'agenda royal au texte du 29 juillet." *Revue marocaine des Sciences Politiques et Sociales*. no. 3 (2012).
- _____. "le système politique et la problematique de la reforme constitutionnelle au maroc." *Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales*. no. 3 (juin 2012).
- Mellouni, David. "La constitution marocaine de 2011: une mutation des ordres politiques et juridiques marocains." *Revue Pouvoirs*. no. 145 (2013).
- Menouni, Abdelatif. "le recours à l'article 19 : une nouvelle lecture de la constitution." *Revue Juridique, Politique et Economique du Maroc*. no. 15 (1er Semestre 1984).
- Mohsen-Finan, Khadija. "changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie." *Revue Pouvoirs*. no. 145 (avril 2013).